

تقرير حقوق الإنسان في الكويت لعام 2017

الملخص التنفيذي

الكويت إمارة دستورية وراثية تحكمها أسرة آل صباح. ومع أنه يوجد أيضاً برلمان منتخب ديمقراطياً، لكن السلطة النهائية هي في يد الأمير بالنسبة لمعظم قرارات الحكومة. عُقدت الانتخابات البرلمانية الأخيرة في نوفمبر تشرين الثاني 2016 وكانت حرةً ونزيهةً بشكلٍ عام حيث حصل عددٌ من أعضاء المعارضة على مقاعد في البرلمان.

واحتفظت السلطات المدنية بسيطرة فعالة على قوات الأمن.

وشملت أهم قضايا حقوق الإنسان ادعاءات تعذيب المحتجزين؛ والسجناء السياسيين؛ والقيود المفروضة على حرية التعبير، بما في ذلك تجريم أمور منها انتقاد المسؤولين الحكوميين وتشويه سمعة الدين؛ والقيود المفروضة على الحركة والتجمع على المدى الطويل على السكان عديمي الجنسية المشار إليهم باسم البدون؛ والإتجار بالأشخاص؛ وتجريم النشاط الجنسي للذكور من نفس الجنس؛ والتقارير عن العمل القسري، خاصةً بين العمّال الأجانب.

اتخذت الحكومة في بعض الحالات خطوات لمقاضاة ومعاقبة المسؤولين الذين ارتكبوا تجاوزات، سواء داخل الأجهزة الأمنية أو في أماكن أخرى في الحكومة. وكان الإفلات من العقاب مشكلةً فيما يتعلق بقضايا الفساد.

القسم 1. احترام كرامة الشخص، بما في ذلك عدم تعريضه إلى أي مما يلي:

أ. الحرمان من الحياة على نحو تعسفي وغير ذلك من عمليات القتل غير المشروع أو ذات الدوافع السياسية

لم ترد تقارير عن ارتكاب الحكومة أو عملائها أي أعمال قتل على نحو تعسفي أو غير مشروع.

ب. الاختفاء

لم ترد تقارير عن حالات اختفاء سببتها السلطات الحكومية أو من ينوب عنها.

ج. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

يحظر الدستور والقانون التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة، ولكن لا تزال هناك تقارير عن التعذيب وسوء المعاملة على أيدي الشرطة وقوات الأمن أثناء احتجاز الأشخاص لفترات طويلة في قضايا تتعلق بالإرهاب، وضد المعتقلين من مجموعات الأقليات وغير المواطنين.

وإدعى عدة أشخاص بأنهم تعرضوا للضرب، إما من قبل الشرطة أو عناصر أمن دولة الكويت، عند نقاط تفتيش للشرطة أو في الاعتقال. وفي يوليو تموز، أفاد مواطن أجنبي معتقل في سجن الكويت المركزي لمدة طويلة أنه تعرض للضرب من قبل موظفي السجن، وأكد الممثلون الدبلوماسيون أن السجن حُرّم من العلاج الطبي بسبب إصابته لمدة 11 يوماً على الأقل عقب الحادث.

صرحت الحكومة بأنها تحقق في الشكاوى ضد ضباط الشرطة وأن الإجراءات التأديبية تُتخذ عند الضرورة. أدت الإجراءات التأديبية إلى فرض غرامات، واحتجاز، وإبعاد بعض الضباط من مناصبهم أو إنهاء خدمتهم فيها. ولم تعلن الحكومة عن نتائج تحقيقاتها أو جميع العقوبات التي فرضتها. وفي إحدى القضايا المشهورة، حكمت محكمة الجناح في مارس آذار على ضابط شرطة بالسجن لمدة شهر بتهمة الاعتقال غير القانوني لمواطن بريء وإيذائه جسدياً. ورغم أن تحقيقات الحكومة لا تُسفر عن أية تعويضاتٍ لضحايا إساءة المعاملة، إلا أن الضحايا يمكنهم الاستفادة من تقارير التحقيق ونتائج الإجراءات التأديبية الداخلية في طلب الحصول على تعويضاتٍ عن طريق المحاكم المدنية.

الأوضاع في السجون ومراكز الاعتقال

ووفقاً لتقرير اللجنة البرلمانية بشأن أوضاع السجون المركزية، افترقت السجون إلى الحد الأدنى من معايير النظافة والصرف الصحي، كما كانت مكتظة، وعانت من الفساد على نطاقٍ واسعٍ في الإدارة، مما يؤدي إلى قضايا تتعلق بتعاطي المخدرات وسلامة السجناء. وقد أكدت منظمة دولية زارت السجن المركزي بعض النتائج التي توصل إليها التقرير.

وكانت السلطات الحكومية تحقق في هجوم فبراير الذي قام به نزيلي آخر ضد عضو سابقٍ في البرلمان وزعيم المعارضة مسلم البراك، الذي كان قد أُدين في عام 2015 بتهمة إهانة الأمير. دفع هذا الهجوم إلى مراجعة مجلس النواب لنظام السجون، كما أن النزيل المتهم بمهاجمة النائب السابق قد انتحر.

الأوضاع المادية: يتسع السجن المركزي لـ 2,302 نزيلي. وكان هناك حوالي 3,634 نزيلي فيه. وقد احتوت كل زنزانة من أربعة إلى اثني عشر شخصاً، والزنانات النسائية من ست إلى ثمانية محتجزات؛ وأفادت

التقارير أن السجينات عشن في ظروفٍ مكتظةً بشكلٍ معتدل. وبالرغم من عدم الإبلاغ عن السعة الكلية لسجن النساء، إلا أن سلطات السجون والمنظمات غير الحكومية التي زارت المرفق المذكور ذكرت الاكتظاظ في سجن النساء، الذي يضم حالياً 192 سجيناً.

تم توفير مجمع حضانة للنزليات المصاحبات لأطفال تقل أعمارهم عن عامين. وصرّح المسؤولون بأن السجن لم يتم تصميمه لاستيعاب السجناء المعوقين، حيث أن القانون ينص على عدم إمكانية احتجاز أي شخصٍ مُدان من ذوي الإعاقة في السجن المركزي.

كان عدد النزلاء في مركز الترحيل في طلحة يقارب 400 سجيناً في يومٍ عادي. وأفاد المراقبون أنه يمكن إسكان ما يصل إلى 800 نزيل في المرفق لفتراتٍ قصيرة. كما أبلغوا عن بعض الاكتظاظ في مركز الترحيل وسوء الصرف الصحي بسبب تقادم مبنى المنشأة. وتم احتجاز النساء غير المواطنين قبل الترحيل في السجن المركزي نظراً لعدم توافر أقسامٍ معزولةٍ داخل مركز الترحيل.

أشار تقرير اللجنة البرلمانية حول أوضاع السجون المركزية إلى وجود تمييزٍ بين السجناء حسب الأصل القومي ووضع الجنسية. وأدت رشوة عمال السجون وضعف الرقابة إلى تداول السوق السوداء في المخدرات والسجائر والهواتف الخلوية والإلكترونيات وكذلك الأسلحة الارتجالية. واشتكى بعض السجناء من مداومة بعض الزنازين من قِبَل رجالٍ ملثمين مجهولين.

الإدارة: كانت هناك بعض التقارير عن الفساد وعدم الإشراف من قبل إدارة السجن ونظام مراكز الاحتجاز. وبينما قدّم السجناء شكاوى ضد مسؤولي السجون وغيرهم من السجناء، لم تتوفّر معلومات عن حلٍ لهذه الشكاوى.

الرقابة المستقلة: سمحت وزارة الداخلية بوجود مراقبةٍ مستقلةٍ لأوضاع السجون من قبل مراقبين غير حكوميين ومجموعات حقوق الإنسان الدولية، واشترطت موافقةً كتابيةً للزيارات التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية المحلية. وسمحت السلطات لموظفين من اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بزيارة السجون ومراكز الاحتجاز. كما سمحت الحكومة للمنظمات غير الحكومية المحلية بزيارة السجون بعد الحصول على موافقة الوزارة. كما تم السماح أيضاً للجمعية الكويتية لحقوق الإنسان والجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الإنسان بزيارة السجون خلال العام. وذكر مسؤولٌ حكومي أن المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية قامت بزيارة السجون حوالي 70 مرةً خلال العام.

د. الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي

يحظر القانون الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي. بيد أن هناك العديد من التقارير التي تفيد بقيام الشرطة باعتقالاتٍ تعسفية، وذلك في جزءٍ رئيسي من الإجراءات المتواصلة ضد الأشخاص المتواجدين في البلاد بصورةٍ غير قانونية، بغض النظر عن وضع إقامتهم الفعلية.

دور الشرطة والأجهزة الأمنية

تُعتبر الشرطة وحدها مسؤولة عن إنفاذ القوانين غير المتعلقة بأمن الدولة، ويشرف جهاز أمن الدولة الكويتي على الأمور المتعلقة بالأمن القومي، ويخضع كلاهما للإشراف من قبل السلطات المدنية في وزارة الداخلية. القوات المسلحة (القوات البرية، والقوات الجوية، والبحرية) هي المسؤولة عن الأمن الخارجي وتتبع لوزارة الدفاع. والحرس الوطني الكويتي هو كيانٌ مستقل وتشمل مسؤوليته حماية البنية التحتية الحرجة، ودعم وزارتي الدفاع والداخلية، والحفاظ على حالة التأهب والاستعداد الوطني. يخضع خفر السواحل الكويتي لإشراف وزارة الداخلية.

احتفظت السلطات المدنية بالسيطرة بشكلٍ فعّالٍ على قوات الأمن، وطُبقت الحكومة آلياتٍ فعّالةٍ للتحقيق في حالات الانتهاكات والفساد ومعاقبة المسؤولين عنها.

وبشكلٍ عام، قامت الشرطة بمسؤولياتها الأساسية على نحوٍ فعّالٍ. وأفادت تقارير أن بعض مراكز الشرطة لم تكن جادةً في تعاملها مع الشكاوى الجنائية، وخاصةً المقدمة من الأجانب وضحايا الاغتصاب من المواطنين وغير المواطنين وضحايا العنف المنزلي. ونادراً ما تقود الجرائم المزعومة التي يرتكبها مواطنون ضد غير المواطنين إلى المقاضاة. فقد وصلت العديد من الحالات إلى قرار غير رسمي من خلال التسوية النقدية. في حالات سوء المعاملة المزعومة من قبل الشرطة، يكون كبير محققي الدائرة مسؤولاً عن فحص مزاعم سوء المعاملة ورفع ما يستحق الإحالة منها إلى المحاكم للمقاضاة.

إجراءات الاعتقال ومعاملة المحتجزين

يتعين عادةً على ضابط الشرطة الحصول على مذكرة اعتقالٍ رسمية من النائب العام أو أحد القضاة قبل إلقاء القبض على أي شخص، إلا في حالات المطاردة الحثيثة أو عند مشاهدة ارتكاب جريمة. ووردت عدة تقارير عن قيام الشرطة باعتقال واحتجاز رعايا أجانب دون الحصول على مذكرة اعتقالٍ رسمية، كجزءٍ من المقام الأول، من إجراءات الحكومة ضد المقيمين بصفةٍ غير قانونية. بيد أن المحاكم لا تقبل عادةً النظر في القضايا إلا إذا صدرت مذكرة اعتقالٍ رسمية قبل إلقاء القبض على المتهم. وعموماً أبلغت السلطات المعتقلين على وجه السرعة بالتَّهم الموجهة إليهم، وسُمح لهم بالاتصال بمحاميتهم وأفراد عائلاتهم. وكانت هناك حالات

لمحتجزين، لا سيما المحتجزين بسبب جرائم المخدرات، الذين تم احتجازهم لفتراتٍ تتراوح من أسبوع إلى أسبوعين، ولم يكونوا على علمٍ بالتَّهم الموجهة إليهم ولم يُسمح لهم بالاتصال بمحامٍ.

ولاحظ الممثلون الدبلوماسيون أنه في بعض حالات الاحتجاز، سمحت السلطات للمحامين بحضور الإجراءات القانونية ولكنهم لم يسمحوا بالاتصال المباشر مع موكلَيْهم. تم منع المعتقلين بشكلٍ روتينيٍّ من الاتصال بمحامِيهم وبالترجمين قبل جلسات الاستماع. وغالباً ما عرف المدعى عليهم الذين لا يتحدثون اللغة العربية أو يفهمونها بالتَّهم الموجهة إليهم بعد المحاكمة لأنهم لم يتمكنوا من الوصول إلى مترجمٍ في حين توجيه التَّهم ضدهم. ويعطي القانون الحق للشخص المحتجز في الحصول فوراً على قرارٍ قضائيٍّ حول قانونية احتجازه. إذا تقدمت السلطات بتهم، فقد يأمر المدعي العام باحتجاز المشتبه به لمدة 10 أيامٍ إضافية في حالة ارتكاب جنحة و 20 يوماً في حالة ارتكاب جناية. كما يمكن للمدعين العامين أيضاً الحصول على أوامر من المحكمة لمدةٍ تصل إلى سنةٍ أشهر من الاحتجاز في انتظار المحاكمة. وهناك نظام للإفراج عن المتهمين الذين ينتظرون المحاكمة بكفالة. وقامت جمعية المحامين الكويتية بتوفير محامين للمتهمين المعوزين؛ وفي هذه الحالات لا يكون للمدعى عليهم الحق في اختيار المحامي المكلف بالدفاع عنهم. أما المتهمون في قضايا المخدرات فعادةً ما يحتجزون بمعزلٍ عن العالم الخارجي لعدة أيامٍ بينما تكون قضيتهم قيد التحقيق.

وتقوم وزارة الداخلية بالتحقيق في التهم المتعلقة بالجنح وإحالة القضايا إلى محاكم الجرح وفقاً للمقتضيات القانونية. ووكيل وزارة الداخلية هو المسؤول عن الموافقة على جميع أوامر الترحيل الإدارية.

الاعتقال التعسفي: كانت هناك تقارير تفيد بأن الشرطة قامت باحتجاز بشكلٍ تعسفي لغير المواطنين أثناء المدهامات، بما في ذلك بعض الأشخاص الذين يحملون تصاريح إقامة سارية المفعول وتأشيرات دخول.

الاحتجاز قبل المحاكمة: حدثت أحياناً حالات احتجاز تعسفي مطول قبل المحاكمة. وقد احتجزت السلطات بعض المعتقلين بعد انتهاء فترة الاحتجاز القصوى والبالغة مدتها ستة أشهر. وقيل إن مجموع الموظفين البالغ 600 قاضٍ و 300 مدعٍ عام في وزارة العدل غير كافٍ لمعالجة القضايا في الوقت المناسب، وكان ذلك هو السبب الرئيسي للتأخر في معالجة القضايا.

كان الاحتجاز المفرط في مركز ترحيل طلحة الذي تديره الحكومة في منطقة جليب الشيوخ، حيث لا توجد حدود زمنية قصوى على الاحتجاز ما قبل الترحيل، مشكلة أيضاً، خاصة عندما كان على المعتقل حقوق مالية لمواطن أو كان مواطناً من بلدٍ بلا تمثيلٍ دبلوماسي في البلد لتسهيل وثائق الخروج.

قدرة المحتجزين على الطعن أمام المحكمة في قانونية الإحتجاز: كان بمقدور المحتجزين والمدانين الطعن أمام المحكمة في قرار احتجازهم. وأفاد محامون جنائيون بأن المدعى عليهم تمكنوا من الطعن في احتجازهم

بنجاح، لا سيما في القضايا التي تنطوي على استخدام المخدرات والكحول ، وذلك بإظهار انتهاك الإجراءات القانونية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون وقت القبض عليهم، مما أدى إلى تبرئتهم في المحكمة.

هـ. الحرمان من المحاكمة العننية المنصفة

ينص القانون والدستور على استقلال السلطة القضائية، وقد احترمت الحكومة بشكلٍ عام استقلال القضاء وحياده. يقوم المجلس الأعلى للقضاء بتعيين جميع المدعين العامين والقضاة وتقديم المرشحين لاعتمادهم من جانب الأمير. وحصل القضاة الكويتيون على تعيينٍ مدى الحياة لحين الوصول إلى السن الإلزامي للتقاعد؛ إلا أن القضاة من غير المواطنين الكويتيين عملوا على أساس عقودٍ قابلةٍ للتجديد تسري لمدد تتراوح ما بين سنةٍ واحدةٍ وثلاث سنوات. ويجوز للمجلس الأعلى للقضاء إنهاء عمل القضاة بناءً على أسبابٍ وجيهة. وادعى المقيمون الأجانب المتورطون في نزاعات قانونية مع مواطنين أن المحاكم في كثير من الأحيان أظهرت التحيز لصالح المواطنين. وفي حين لا توجد أحكام قانونية تمنع النساء من التعيين كقضاة ومدعين عامين، فالطريق الوحيد لتلك المناصب هو من خلال العمل في مكتب المدعي العام.

وبموجب القانون، فإن المسائل المتعلقة بالجنسية والوضع القانوني للإقامة وأحكام أخرى تتعلق بقانون الهجرة لا تخضع للمراجعة القضائية. على سبيل المثال، فإن غير المواطنين الذين تم اعتقالهم بسبب إقامتهم غير المشروعة، أو الذين تم إلغاء إقامتهم الشرعية بسبب اعتقالهم، لا تتوفر لديهم إمكانية الوصول إلى المحاكم. ويُخضع القانون غير المواطنين المتهمين بمخالفات غير جنائية، بما في ذلك بعض انتهاكات الإقامة والممرور، إلى إجراءات الترحيل الإدارية التي لا يمكن الطعن فيها في المحكمة؛ ومع ذلك، فإن غير المواطنين المتهمين في قضايا جنائية يواجهون إجراءات ترحيل قانونية، يمكن الطعن فيها في المحكمة.

إجراءات المحاكمة

ينص الدستور على أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته، وعلى الحق في محاكمةٍ علنيةٍ عادلة، وقد طبقت الهيئة القضائية هذا الحق بصورةٍ عامة. ويحظر القانون إلحاق الأذى البدني والنفسي بالمتهم. وبمقتضى القانون يحق للمتهمين أيضاً المثل أمام القضاء أثناء المحاكمة، ولهم الحق في الحصول السريع على المعلومات المفصلة عن التهم الموجهة إليهم. وكانت هناك حالات لم يفهم فيها المتهمون غير الناطقين بالعربية التهم الموجهة إليهم بسبب الحواجز اللغوية والقيود المفروضة على الاتصال بين المحامين وموكليهم. ولم يتم تزويد المتهمين دائماً بالترجمين كما هو مطلوب بموجب القانون. تتم المحاكمات الجنائية بصورةٍ علنيةٍ إلا إذا قرّرت المحكمة ضرورة إتمام الإجراءات في جلساتٍ مغلقةٍ من أجل "الحفاظ على النظام العام" أو "الحفاظ على الأخلاق العامة". وتكون الجمعية الكويتية للمحامين ملزمة، في حال طلبت المحكمة منها ذلك، بتعيين محامٍ بدون أتعاب للمتهمين المعوزين وذلك في القضايا المدنية أو التجارية أو الجنائية، وقام المدعى عليهم فعلاً بالاستفادة من هذه الخدمات. للمتهمين الحق في الحصول على الوقت الكافي والتسهيلات اللازمة

لإعداد دفاعهم. ولم يتمكن الجمهور من الوصول إلى معظم وثائق المحكمة. يُطلب من وزارة العدل تزويد المدعى عليهم بمترجم فوري لكامل العملية القضائية، ولكن هذا لم يحدث على أرض الواقع.

وللمدعى عليهم الحق في مواجهة متهميهم ومن يشهد ضدهم، وفي إحضار من يشهد لصالحهم، على الرغم من عدم احترام هذه الحقوق في الممارسة العملية دائماً. لا يمكن إكراه المتهمين على الشهادة أو الاعتراف بالذنب. وللمدعى عليهم الحق في استئناف الأحكام أمام محكمة أعلى، وقد مارس العديد من الأشخاص هذا الحق.

وينص القانون الجديد لحماية العمالة المنزلية على إعفاء عاملات المنازل من دفع مصاريف التقاضي. وإن لم يكن لدى العمال الأجانب تمثيل قانوني، حاول المدعي العام نيابة عنهم النظر في قضيتهم إنما بمشاركة ضئيلة أو معدومة من قبل العمال أو أسرهم. عندما تلقى العمال مساعدة من طرف ثالث لرفع قضية، غالباً ما كانت تلك القضايا تُحل لدى دفع صاحب العمل تسوية نقدية لتجنب المحاكمة.

السجناء والمحتجزون السياسيون

كانت هناك عدة حالات من أشخاص محتجزين بسبب آرائهم السياسية. وقامت الحكومة، خلال العام، بالقبض على عدة أشخاص بتهم متعددة مثل إهانة الأمير، وإهانة رؤساء دول مجاورة، أو إهانة القضاء. وفي حين اعتقلت السلطات بعض الأفراد وأفرجت عنهم بعد بضعة أيام، فقد أبقيت آخرين رهن الاعتقال لمدة أسابيع أو أشهر في انتظار المحاكمة. خلال العام، تراوحت أحكام الإهانة أو التكلم ضد الأمير أو القادة الآخرين على وسائل التواصل الاجتماعي من بضعة أشهر في السجن إلى 10 سنوات.

الإجراءات القضائية المدنية وسبل الانتصاف

ينص القانون على وجود هيئة قضائية مستقلة ونزيهة من قبل أفراد أو منظمات في القضايا المدنية المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، لكن السلطات لم تنفذ أحياناً مثل هذه الأحكام لأسباب سياسية. كما أن السلطات استخدمت أحياناً العقوبات الإدارية في القضايا المدنية، مثل حظر السفر، أو الترحيل. وتمكن الأفراد من استئناف القرارات السلبية الصادرة عن المحاكم المحلية أمام الهيئات الدولية لحقوق الإنسان إذا اختاروا ذلك.

و. التدخل التعسفي أو غير المشروع في الخصوصية أو في شؤون الأسرة أو البيت أو المراسلات

يحظر الدستور والقانون مثل هذه الأفعال، وقد احترمت الحكومة هذه المحظورات. بيد أن عناصر مكافحة الجريمة الإلكترونية في وزارة الداخلية قاموا على نحوٍ منتظم بمراقبة وسائل الاتصال الاجتماعي المتاحة

للجمهور، وطلبوا معلوماتٍ عن أصحاب الحسابات، على الرغم من أن شركات وسائل التواصل الاجتماعي المملوكة لأجانب رفضت معظم طلبات الحصول على المعلومات.

وفي عام 2015، أصدرت الحكومة قانون الحمض النووي والذي يلزم جميع الأفراد الذين يدخلون البلاد، بما في ذلك المواطنون وغير المواطنين، بتقديم عينات الحمض النووي لدواعٍ أمنية. في أكتوبر، قضت المحكمة الدستورية بأن قانون الحمض النووي غير دستوري على أساس أنه ينتهك مواد الدستور الخاصة بالحرية الشخصية، مما أدى إلى الإلغاء الفوري للقانون.

يحظر القانون زواج المرأة المسلمة من رجل غير مسلم، كما يلزم القانون المواطنين الذكور العاملين في الشرطة أو الجيش بالحصول على تصريح من الحكومة للزواج من نساء غير كويتيات. ومع ذلك، فإن الحكومة لم تقدم إلا نصائح غير ملزمة حول هذه الأمور ولم تمنع بصفة عامة أياً من هذه الزيجات بين المسلمين وغير المسلمين. ووفقاً لوزارة الخارجية، فقد مُنح الدبلوماسيون في البلاد من الزواج من غير المواطنين.

يمكن للحكومة أن ترفض طلب الجنسية الذي يقدمه أحد المقيمين من "البدون" بناءً على مخالفات أمنية أو جنائية ارتكبتها أحد أفراد أسرة ذلك المقيم. وبالإضافة إلى ذلك، إذا فقد الشخص جنسيته، فإن جميع أفراد الأسرة الذين ينحدر وضعهم من هذا الشخص يفقدون أيضاً جنسيتهم وجميع الحقوق المرتبطة بها.

القسم 2. احترام الحريات المدنية، بما فيها:

أ. حرية التعبير، بما في ذلك حرية الصحافة

ينص الدستور على حرية التعبير بما فيها حرية الصحافة، مع أن هذه الحقوق قد تعرضت للانتهاك. وأدانت المحاكم أكثر من اثني عشر شخصاً لقيامهم بالتعبير عن آرائهم خصوصاً على مواقع التواصل الاجتماعي. ويفرض القانون أيضاً عقوبات على الأشخاص الذين يدنون أو يرسلون رسائل "غير أخلاقية" وتمنح السلطات صلاحيات غير محددة لتعليق خدمات الاتصالات للأفراد لأسباب تتعلق بالأمن القومي.

حرية التعبير: يحدد قانون الصحافة والنشر الموضوعات المحظورة على النشر والمناقشة، ويرتكز على السوابق القانونية المنصوص عليها في قانون العقوبات. تتضمن الموضوعات المحظور نشرها الشؤون الدينية، والتي تخص الإسلام على وجه التحديد، وانتقاد الأمير، وإهانة السلك القضائي أو الإزدراء العلني بالدستور؛ ومن الأمور المحظورة أيضاً إنشاء المعلومات السرية، وإهانة أي شخص بعينه أو ديانتها/ديانتها؛ أو نشر معلومات من شأنها الحط من قيمة العملة الوطنية أو إحداث بلبلة أو مخاوف زائفة بشأن اقتصاد الدولة. وينص القانون على أحكام بالسجن لكل من "يسيء إلى الدين"، كما يجوز لأي مواطن أو مقيم مسلم

رفع دعوى جنائية ضد أي شخص يعتقد المشتكي أنه قام بالإساءة إلى الإسلام. قامت الحكومة عموماً بتقييد حرية الصحافة وحرية الكلام في الأمور التي يُزعم بأنها تتعلق بأمن الدولة. ويجوز لأي مواطن رفع دعوى ضد أي شخص يعتقد المشتكي أنه قام بالإساءة إلى الأسرة الحاكمة أو الإضرار بالأخلاق العامة.

وقد أدانت المحاكم أكثر من اثني عشر شخصاً بتهمة إهانة الذات الأميرية، أو القضاء، أو الدول المجاورة، أو الدين على مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بهم.

وفي يوليو، أيدت محكمة النقض الأحكام الصادرة عن محكمة الاستئناف والمحكمة الجنائية وحكمت على أحد أفراد الأسرة الحاكمة الشيخ عبد الله السالم بالسجن ثلاث سنوات مع الأشغال الشاقة بتهمة إهانة الأمير وأحد وزرائه.

حرية الصحافة ووسائل الإعلام: كانت وسائل الإعلام المستقلة نشطة وعبرت عن طيف واسع من وجهات النظر المختلفة. وكانت كل وسائل الإعلام المطبوعة ذات ملكية خاصة؛ مع أن استقلاليتها كانت محدودة. لم تسمح الحكومة بإقامة دور نشر دينية غير إسلامية، وعلى الرغم من ذلك نشرت عدة كنائس مواد دينية لاستخدامها بشكل حصري من قبل أتباعها. ويجوز القانون فرض غرامات كبيرة مع سجن لمدة تصل إلى 10 سنوات للأشخاص الذين يستخدمون أية وسيلة (بما في ذلك وسائل الإعلام) لقلب الإمارة. ويمكن لوزارة التجارة والصناعة حظر أية مؤسسة إعلامية بناء على طلب من وزارة الإعلام. ويحق للمنظمات الإعلامية الطعن في قرارات الحظر الإعلامي أمام المحاكم الإدارية. يتعين على ناشري الصحف الحصول على رخصة لإدارة نشاط صحفي من وزارة الإعلام. وفي أغسطس أب، أمر المدعي العام بحظر نشر الأخبار أو التعليقات ذات الصلة بخمسة من قضايا أمن الدولة. غطى الأمر الطباعة والأخبار ووسائل الإعلام الرقمية، بما في ذلك مصادر وسائل التواصل الاجتماعي على أساس أنها أعاققت تقدم التحقيقات وألحقت الضرر بالأمن القومي. وسائل البث الإعلامي هي خليط من المحطات الحكومية وتلك المملوكة للقطاع الخاص، وتخضع لنفس القوانين التي تخضع لها وسائل الإعلام المطبوعة.

الرقابة أو تقييد المحتوى: فرضت وزارة الإعلام الرقابة على كل الكتب والأفلام والمجلات الدورية وأشرطة الفيديو والأقراص المضغوطة (السي دي) وأقراص الفيديو الرقمية (الدي في دي) التجارية المستوردة وغيرها من المطبوعات التي اعتبرتها الوزارة مسيئة للأخلاق والآداب العامة بحسب التوجيهات الخاصة بحرية التعبير ووسائل الإعلام. وأظهرت وسائل الإعلام نطاقاً من مختلف الآراء حول مواضيع تتعلق بالمشاكل الاجتماعية، ولكن معظمها التزمت بالرقابة الذاتية وتجنبت مناقشات نقدية حول موضوعاتٍ مثل الأمير، والسياسة الخارجية، والدين، لتجنب اتهاماتٍ جنائية أو غرامات أو للحفاظ على تراخيصها. وكان بحث موضوعات اجتماعية معينة، مثل دور المرأة في المجتمع والجنس أحياناً خاضعاً للرقابة الذاتية. وراقبت السلطات معظم المواد التعليمية باللغة الإنجليزية التي تناولت المحرقة (الهولوكوست) وطلبت أن تشير المواد التعليمية إلى دولة إسرائيل إما بأنها "فلسطين المحتلة" أو إزالة تلك الإشارات، مع أن السلطات

لم تفرض رقابةً على هذه المواضيع في وسائل الإعلام. وسُمح لأطباء الأعمار الصناعية المتاحة على نطاق واسع والشبكات ذات الملكية الخاصة بالوصول إلى وسائل الإعلام دون تنقية.

وأفادت تقارير أن الناشرين تعرضوا طوال العام لضغط من وزارة الإعلام، مما جعل الناشرين في كثير من الأحيان يضعون قيوداً على الكتب المتوفرة في البلاد. في أكتوبر تشرين الأول، تلقت وزارة الإعلام حوالي 9,000 كتاب للمراجعة--تم نشر 5,800 منها في حين تم حظر 951 بسبب محتوى ينتهك المبادئ الأخلاقية الدينية والسياسية والعامّة. طلب تسعة من المؤلفين الذين تم حظر كتبهم المرور بإجراءات الطعن للحصول على إذن للنشر. وقد تم مراجعة أربعة من هذه الكتب فقط من قبل لجنة الاستئناف حتى أكتوبر، وتم السماح بنشر كتابين، بينما ظل كتابان آخران ممنوعين. ووفقاً لوزارة الإعلام، راجعت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكتب ذات الطبيعة الدينية.

الأمن القومي: يحظر القانون نشر أو بث أية معلومات تعتبر هدامة للنظام الدستوري لأسباب تتعلق بالأمن القومي. وقامت الحكومة بمقاضاة المدونين على الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي وفقاً لقانون الجرائم الإلكترونية الجديد، وقانون الأمن الوطني وقانون المطبوعات والنشر.

حرية الإنترنت

في عام 2015، أقرت الحكومة قانون الجرائم الإلكترونية الذي يجرم الأنشطة الإلكترونية على الإنترنت التي تشمل الوصول غير المشروع إلى أنظمة تكنولوجيا المعلومات، والوصول غير المشروع للمعلومات السرية، والابتزاز، واستخدام الإنترنت لأغراض إرهابية، وغسل الأموال، واستخدام الإنترنت للتجارة بالبشر. تراوحت الغرامات المالية ما بين 3,000 دينار (9,900 دولار) مع السجن لمدة 3 سنوات للابتزاز عبر الإنترنت إلى 50,000 دينار (165,000 دولار) مع السجن لمدة 10 سنوات لغسل الأموال. أشارت تقارير الصحف إلى أن ما يقرب من 1,853 حالة من حالات الأمن الإلكتروني تم تقديمها بموجب هذا القانون في الأشهر الستة الأولى من العام.

كما نفذت الحكومة برنامج ترخيص إلكتروني جديد يتطلب من المدونين والمواقع الإلكترونية في البلاد التسجيل في وزارة الإعلام والتقدم بطلب للحصول على ترخيص. وأي شخص أو مؤسسة، كمنفذ إخباري مثلاً، يعمل بدون ترخيص، سيخضع لغرامات تتراوح بين 500 و 5,000 دينار (1,650 إلى 16,500 دولار). وقد أصدرت الوزارة 453 رخصة للأفراد والمؤسسات هذا العام.

واستمرت الحكومة بمراقبة الاتصالات التي تتم عبر الإنترنت مثل المدونات ومجموعات النقاش وذلك لأسباب عامة تتعلق بالأمن والتشهير. وحجبت وزارة الاتصالات مواقع الإنترنت التي اعتبرتها "محرّضة على الإرهاب وعدم الاستقرار"، كما ألزمت الوزارة مقدمي خدمات الإنترنت بحجب مواقع "تنتهك حرمة

العادات والتقاليد الكويتية". ولاحقت الحكومة وعاقبت أفراداً للتعبير عن آرائهم السياسية أو الدينية عبر شبكة الإنترنت، بما في ذلك عن طريق البريد الإلكتروني، ومواقع التواصل الاجتماعي، على أساس القوانين الحالية المتعلقة بالتشهير والوحدة الوطنية والأمن القومي. كما لاحقت الحكومة قضائياً بعض أصحاب المدونات وفقاً لقانون المطبوعات والنشر لعام 2006 وقانون الأمن الوطني. يتعين على الأفراد أن يحصلوا على ترخيص من وزارة الإعلام لإنشاء موقع إلكتروني.

قامت الحكومة بتصفية الإنترنت في المقام الأول لمنع المواد الإباحية والمواد المتعلقة بمختلفي الميول الجنسية والهوية الجندرية الجنسية LGBTI، والمواقع التي تنتقد الإسلام.

كان لدى البلاد نسبة عالية من الوصول إلى الإنترنت يرجع جزئياً إلى ملكية واسعة للهواتف الذكية. وأفاد تقرير البنك الدولي بأن الوصول لشبكة الإنترنت بلغت نسبته 82 بالمائة في العام 2016.

الحرية الأكاديمية والمناسبات الثقافية

يكفل القانون حريات الرأي والبحث، لكن كانت الحرية الأكاديمية مقيدة بسبب الرقابة الذاتية، كما يحظر القانون على الأكاديميين انتقاد الأمير أو الإسلام.

احتفظت وزارة الداخلية لنفسها بحق الموافقة على تنظيم الفعاليات العامة أو رفض التصريح بتلك الفعاليات التي تعتبرها غير لائقة من الناحية السياسية أو الأخلاقية.

ب. حرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

حرية التجمع السلمي

يكفل الدستور حريات التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، ولكن الحكومة قيّدت هذا الحق بالنسبة لغير المواطنين. وبموجب القانون، يحظر على غير المواطنين التظاهر أو الاحتجاج.

قام المسؤولون أحياناً بتقييد مواقع المظاهرات المخطط لها ورفضوا تخصيص مساحات عامة لإقامتها، متذرعين بالسلامة العامة ومشاكل المرور. ولكن في أبريل نيسان، احتفل مئات من أنصار زعيم المعارضة البارز، مسلم البرّاك، بالإفراج عنه من السجن بمسيرة مرتجلة وموكب من السجن المركزي إلى منزله دون أي تدخل من الحكومة. في الماضي، قاضت المحاكم وحكمت على المشاركين في مظاهرات غير مرخصة بالسجن، ورخّلت غير المواطنين لمشاركتهم في المسيرات.

حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

يكفل الدستور حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها، لكن الحكومة حدّت من هذا الحق. كما يحظر القانون على المجموعات المرخص لها رسمياً التعاطي في الأنشطة السياسية.

وقد استخدمت الحكومة سلطتها في تسجيل الجمعيات كوسيلة للتأثير السياسي. ويجوز أيضاً لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رفض طلب منظمة غير حكومية إذا رأت أن المنظمة غير الحكومية لا تقدم خدمة عامة. في شهر مايو، تواجد في البلاد حوالي 115 منظمة غير حكومية مرخصة رسمياً، بما في ذلك جمعية المحامين الكويتية، وغيرها من المجموعات المهنية والهيئات العلمية فضلاً عن 18 جمعية خيرية. نتجت معظم عمليات الإغلاق الخيرية عن الإبلاغ غير السليم عن أنشطة جمع الأموال، والتي شملت عدم الحصول على إذن من الوزارة أو عدم تقديم التقارير المالية السنوية. لم تتوفر عشرات الجماعات المدنية، والأندية والمنظمات غير الرسمية وغير الحكومية على الوضع القانوني، وقد اختار العديد من تلك الجماعات عدم التسجيل بسبب العقوبات البيروقراطية أو عدم القدرة على الوفاء بشرط الحد الأدنى من الأعضاء وهو 50 عضواً. ورفضت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بعض طلبات الترخيص، معتبرة أن المنظمات غير الحكومية القائمة قد قدمت بالفعل خدمات مماثلة لتلك التي تقدّم بها الطالبون. ويتعين على أعضاء المنظمات غير الحكومية المرخص لها الحصول على تصريح من الوزارة لحضور المؤتمرات الدولية بصفتهم ممثلين رسميين عن منظماتهم.

ج. حرية الدين

يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول أوضاع الحريات الدينية الدولية على الموقع www.state.gov/religiousfreedomreport/.

د. حرية التنقل

يكفل الدستور عموماً حرية التنقل داخل البلاد؛ لكن هناك العديد من القوانين التي تفرض قيوداً على السفر إلى الخارج.

وتعاونت الحكومة بصفة عامة مع المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من المنظمات الإنسانية لتوفير الحماية وتقديم المساعدة للاجئين، واللاجئين العائدين، وطالبي اللجوء، والأشخاص عديمي الجنسية، وغيرهم من الأشخاص الذين تدعو أوضاعهم للقلق.

إساءة معاملة المهاجرين، واللاجئين، وعديمي الجنسية: كانت هناك تقارير واسعة الانتشار عن إساءة معاملة العمال المهاجرين، وخاصة عاملات المنازل من آسيا. ونظراً لعدم وجود مسارٍ للمواطنة، فإن جميع العمال يعتبرون مغتربين ولا يُدعون مهاجرين.

لا تنص قوانين الدولة على منح حق اللجوء أو صفة لاجئ. ولا يوجد نظام لتوفير الحماية للاجئين، كما لم تمنح الحكومة على مدى العام المنصرم حق اللجوء أو وضع اللاجئ لأحد. ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فقد كان هناك أكثر من 3,000 من طالبي اللجوء المسجلين ومن اللاجئين المعترف بهم في البلاد. ومعظم هؤلاء كانوا من سوريا والعراق والصومال، وكثيرون منهم كانوا إما عاملين يمكنهم الحصول على الخدمات الأساسية أو يتلقون دعماً من جماعات حقوق الإنسان إلى أن يتم البت في طلبات اللجوء وإعادة التوطين الخاصة بهم لدى مفوضية شؤون اللاجئين. كان العديد منهم يخافون بشكلٍ متزايدٍ من فقدان وظائفهم و / أو وضع إقامتهم. وبسبب المشاعر الشعبية المضادة للمغتربين في البلاد، سنت الحكومة سياسة تجعل الرعاية الصحية والتعليم أكثر تكلفة للعمال الأجانب من المواطنين. وشهدت منظمات حقوق الإنسان الأثر المباشر لهذه السياسة، حيث أفادت بأن العديد من العمال الأجانب وعائلاتهم الذين يتلقون العلاج الطبي يختارون الخروج من المستشفيات بدلاً من تلقي العلاج الذي لم يعد بإمكانهم تحمّل تكاليفه. وزيادة على الأجور الراكدة وارتفاع تكاليف المعيشة وانعدام الأمن الوظيفي، بدأ المزيد من الأشخاص--حتى العمال الذين يعملون بشكل قانوني، وخاصة من مناطق النزاع--في طلب اللجوء وإعادة التوطين في أوروبا وأمريكا وأستراليا.

لا يمنح القانون الأشخاص غير الكويتيين، بما في ذلك "البدون"، فرصة واضحة أو محددة للحصول على الجنسية الكويتية. إن عدم امتلاك النظام القضائي سلطة البت في قضايا المواطنة الخاصة بعديمي الجنسية عقّد عملية الحصول على الجنسية، مما ترك البدون بلا إمكانية الوصول إلى القضاء لتقديم الأدلة والمرافعة في قضيتهم بخصوص الجنسية. ووفقاً للإحصائيات الحكومية عام 2016، هناك حوالي 96,000 من السكان البدون عديمي الجنسية في البلاد؛ في حين قدرت منظمة هيومان رايتس ووتش عددهم بحوالي 105,000.

عملية تجنيس البدون ليست شفافة، وبدت القرارات تعسفية. كان لدى الوكالة المركزية للمقيمين غير الشرعيين، وهي المكلفة بمراقبة شؤون البدون، أكثر من 96,000 طلب للحصول على الجنسية من البدون قيد المراجعة. ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، يمكن تقسيم عدد البدون إلى 8,000 شخص لديهم مطالبات واضحة ومشروعة للحصول على الجنسية، و 35,000 شخص يمكن أن يكونوا مؤهلين، والباقي ممن لديهم مطالبات قليلة أو معدومة بموجب القوانين الحالية.

ووفقاً لنشطاء من البدون ومسؤولين حكوميين، تعذر على الكثير من البدون تقديم وثائق تثبت وجود علاقات كافية تربطهم بالبلد للتأهل للحصول على الجنسية. وقد ادعت الحكومة أن الأغلبية الساحقة من البدون يخفون هوياتهم "الحقيقية" وأنهم ليسوا حقاً عديمي الجنسية. وقد قام مسؤولو الوكالة بتوسيع نطاق المزايا الخاصة

للبدون لتشجيعهم على الكشف عن جنسيتهم الحقيقية. حتى الآن، أقرّ 10,000 شخص من البدون باحتفاظهم بجنسيات أخرى. وطالبوا باستحقاقات تشمل الإقامة التي يمكن تجديدها كل خمس سنوات، والرعاية الصحية المجانية والخدمات التعليمية وكذلك البطاقات التموينية. وتشمل الامتيازات الأخرى للذين يتقدمون بتعديل وضعهم: الأولوية في التوظيف بعد المواطنين المحليين والحصول على رخص القيادة.

ووفقاً للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فقد خضع بعض البدون لاختبار الحمض النووي لإثبات جنسيتهم الكويتية. ويتعين على البدون تقديم عينات الحمض النووي لتأكيد الأبوة للحصول على الجنسية، الأمر الذي يعترض عليه النقاد حيث أن ذلك يعرضهم لاحتمال حرمانهم من الجنسية على أساس اختبار الحمض النووي.

وميزت الحكومة ضد البدون في بعض المجالات. وذكر بعض البدون والمنظمات الدولية غير الحكومية أن الحكومة لم تمنح بشكل متنسق بعض الخدمات الحكومية والإعانات للبدون، بما في ذلك التعليم والتوظيف والرعاية الطبية وإصدار الوثائق المدنية، مثل شهادات الميلاد والزواج والوفاة. وادعى نشطاء من البدون أن العديد من أسر البدون كانت لا تزال غير قادرة على الحصول على شهادات الميلاد لأطفالها، مما حدّ من قدرة الأطفال على الحصول على بطاقات الهوية التي تصدرها الحكومة، والحصول على الرعاية الطبية الكافية والذهاب إلى المدرسة. وأكدت محكمة الاستئناف اختصاص المحكمة بشكاوى البدون ضد الوكالة المركزية بما في ذلك تلك المتعلقة بإصدار الشهادات. وقد ألغت محكمة الاستئناف الحكم الصادر عن محكمة ابتدائية رفضت شكوى تقدم بها إحدى البدونات (إناث البدون) ضد الوكالة التي حرمتها من الحق في إصدار بعض الشهادات بسبب عدم الاختصاص. وقال محامي الوكالة إن عمل الوكالة يقع تحت "قوانين السيادة" التي لا يمكن الطعن فيها في المحاكم (مثل قضايا المواطنة).

وتشارك وزارة التربية والتعليم مع الصندوق الخيري للتعليم لدفع تكاليف التحاق الأطفال البدون بالمدارس الخاصة، ولكن يجب على الأطفال أن يكونوا ضمن واحدة من سبع فئات للتأهل للحصول على منحة التعليم.

كما يفتقر العديد من البدون الكبار إلى بطاقات الهوية، مما يمنعهم من الانخراط في عمل قانوني أو الحصول على وثائق سفر. وقد أدى هذا التقييد إلى عدم حصول بعض أطفال البدون على التعليم والعمل كباقة متجولين للمساعدة في إعالة أسرهم. ومن بين العديد من الأطفال البدون الذين حضروا المدرسة، التحق كثير منهم في معاهد خاصة دون المستوى المطلوب لأن المواطنين فقط يمكنهم الالتحاق بالمدارس العامة.

وسمحت الحكومة للبدون بالعمل في بعض الوظائف الحكومية، وفقاً لما هو منصوص عليه في مرسوم عام 2011، بما في ذلك الجيش. وفي إبريل، أعلنت الحكومة عن مبادرة جديدة تسمح لأبناء الجنود الذين خدموا في الجيش لمدة 30 عاماً، وأبناء الجنود الذين قُتلوا أو فقدوا في العمل ليكونوا مؤهلين للانضمام إلى الجيش.

ولأن الحكومة تعاملهم على أنهم أجنبي غير شرعيين، فلا يتمتع البدون بحق الملكية العقارية.

السفر إلى الخارج: واجه البدون والعمال الأجانب مشاكل أو قيوداً تتعلق بالسفر إلى الخارج. وقيدت الحكومة سفر بعض الأشخاص المنتمين لفئة "البدون" إلى الخارج بعدم إصدار وثائق سفر لهم، مع أنها سمحت لبعضهم بالسفر للخارج للعلاج الطبي والتعليم والذهاب إلى المملكة العربية السعودية لأداء فريضة الحج السنوية. ولم تصدر وزارة الداخلية جوازات سفر بموجب "المادة 17" (وثائق سفر مؤقتة لا تمنح الجنسية) للبدون إلا لأسباب إنسانية منذ عام 2014.

ويسمح القانون أيضاً للحكومة بحظر سفر أي مواطن أو أجنبي متهم بمخالفة القانون أو يشتبه في مخالفته للقانون بما في ذلك عدم دفع الديون، كما يسمح للمواطنين بالتقدم بطلب إلى السلطات لفرض مثل ذلك الحظر. وقد أدى هذا الحكم إلى تأخيرات وصعوبات في مغادرة المواطنين والأجانب للبلاد.

النفي: في حين يحظر الدستور نفي المواطنين، إلا أنه يمكن للحكومة ترحيل الأجانب بسبب عددٍ من المخالفات القانونية.

الجنسية: بموجب القانون يحظر على الحكومة سحب الجنسية من الأفراد الذين ولدوا كمواطنين كويتيين، إلا إذا حصل الفرد على جنسية ثانية مما يُعدّ مخالفاً للقانون. لا تمنح البلاد حق المواطنة على أساس حق أي شخص يولد في الإقليم في الجنسية أو المواطنة. إضافة لذلك، يمكن للحكومة سحب الجنسية من المواطنين المجنسين لسبب من الأسباب، بما في ذلك إدانتهم بارتكاب جناية وترحيلهم فيما بعد. وقد برّرت الحكومة سحب الجنسيات بالاستشهاد بقانون الجنسية لعام 1959 والذي يسمح بسحب الجنسية من المتجنسين الكويتيين الذين حصلوا على الجنسية عن طريق العنث والاحتيال أو هددوا بـ "تقويض الهيكل الاقتصادي أو الاجتماعي للبلاد". وبالإضافة إلى ذلك، إذا فقد الشخص جنسيته، فإن جميع أفراد الأسرة الذين ينحدر وضعهم من هذا الشخص يفقدون أيضاً جنسيتهم وجميع الحقوق المرتبطة بها. وقضت محكمة النقض بأن المحاكم لديها سلطة قضائية في قضايا إلغاء المواطنة. أما الأشخاص الذين سحبت جنسياتهم وأي من أفراد أسرهم الذين يعتمدون عليهم، فقد أصبحوا عديمي الجنسية. ويمكن للسلطات مصادرة جوازات السفر وبطاقات الهوية المدنية للأشخاص الذين يفقدون جنسيتهم وعمل "حجب" على أسمائهم في قواعد البيانات الحكومية. هذا "الحجب" حال دون سفر المواطنين السابقين أو حصولهم على الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الحكومية المخصصة للمواطنين. وفي نيسان أبريل، أنشأ مجلس الوزراء لجنة برئاسة المستشار الأميري والمتحدث السابق علي الراشد لمراجعة الشكاوى المتعلقة بإلغاء الجنسية منذ عام 1991. ولقد قامت اللجنة بإعادة الجنسية إلى سبع من أصل 184 أسرة. ولم تكن هناك حالاتٌ معروفة من سحب الجنسية خلال العام.

ويمنع القانون منح الجنسية لغير المسلمين، ولكن يسمح للمواطنين المسيحيين الذكور بمنح جنسياتهم لذريتهم. ووفقاً للقانون، يحصل الأبناء على الجنسية من الأب فقط، أما الأطفال الذين يولدون لأمهات كويتيات وآباء

غير كويتيين فلا يحصلون على جنسية. يمكن للمواطنات الكويتيات طلب الحصول على تصاريح الإقامة لأطفالهن (بغض النظر عن أعمارهم) ولأزواجهن، ويحق لهن التماس الجنسية لأطفالهن إذا ما أصبحت الأم مطلقة أو أرملة لزوج غير مواطن.

القسم 3. حرية المشاركة في العملية السياسية

كان للمواطنين سيادة محدودة فقط وغير مباشرة على صعيد السيطرة على السلطة التنفيذية، لأن الدستور ينص على أن الدولة إمارة وراثية. ويتعين على أعضاء مجلس الأمة الخمسين المنتخبين (بالإضافة إلى الوزراء المعينين من قبل الحكومة) الموافقة بأغلبية الأصوات، وفقاً لمبدأ المساواة في الإقتراع العام الذي يتم بطريقة سرية لتوفير حرية التعبير عن إرادة الشعب، على اختيار ولي العهد (الأمير المقبل) الذي يختاره الأمير. ووفقاً لقانون الخلافة، يجب أن يكون ولي العهد ذكراً من نسل الشيخ مبارك الصباح وأن يلبي ثلاثة متطلبات إضافية: أن يكون قد بلغ سن 30 وأن يكون راجح العقل، وأن يكون ابناً شرعياً لأبوين مسلمين. كما يجوز لمجلس الأمة أن يخلع الأمير من السلطة بأغلبية ثلثي الأصوات إذا ثبت عدم تربيته لأي من هذه الشروط الثلاثة.

الانتخابات والمشاركة السياسية

الانتخابات الأخيرة: اعتبر المراقبون عموماً انتخابات 2016 البرلمانية حرة ونزيهة دون وجود أي مشاكل إجرائية جسيمة. وأعقبت الانتخابات مرسوم الأمير الصادر في أكتوبر تشرين الأول 2016 بحل مجلس الأمة بسبب "تصاعد التحديات الأمنية والتطورات المتقلبة بالمنطقة". وعاد معظم السياسيين المعارضين وأنصارهم الذين قاطعوا انتخابات 2013 إلى المشاركة في الانتخابات دون وقوع أي حادث. وكان الإقبال الرسمي على انتخابات 2016 بحدود 70 في المئة.

الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية: بالرغم من عدم وجود نص قانوني رسمي يقضي بحظر الأحزاب السياسية، إلا أن الحكومة لم تعترف بأية أحزاب سياسية ولم تسمح بتأسيس مثل هذه الأحزاب. ويجب على مرشحي مجلس الأمة ترشيح أنفسهم كأفراد. وقد عملت تكتلات غير رسمية، جيدة التنظيم كتجمعات سياسية، وشكل أعضاء برلمانيون تحالفات فضفاضة. ويحظر القانون الانتخابات التمهيدية خلال الانتخابات، لكن بعض القبائل تواصل إجراء انتخابات تمهيدية غير رسمية لاختيار المرشحين لانتخابات الجمعية الوطنية. وفي يونيو، قام مجلس الأمة بتعديل قانون الانتخابات لمنع المدانين بإهانة الأمير والإسلام من ترشيح أنفسهم للحصول على مناصب. ويتم تسجيل الناخبين في جداول الانتخابات في فبراير من كل عام عند بلوغ السن القانوني للاقتراع وهو 21 سنة. ويقوم بالإشراف على مراكز الانتخابات المدعون العامون والقضاة من وزارة العدل. وقد عملت النساء اللاتي يشغلن منصب المدعي العام كمشرفات على الانتخابات لأول مرة خلال انتخابات 2016.

مشاركة المرأة والأقليات: على الرغم من حصول النساء على حق التصويت في عام 2005، فلا تزال مشاركاتهن السياسية تواجه حواجز ثقافية واجتماعية. على سبيل المثال، نجح بعض زعماء القبائل في استبعاد النساء من المشاركة في الانتخابات المحلية والوطنية عن طريق منع النظر في طلباتهن للمشاركة في الانتخابات التمهيدية القبلية غير الرسمية. وفي انتخابات 2016 تقدمت 15 امرأة بطلبات ترشيح. وقد انسحبت إحدى المرشحات وبقيت 14 امرأة مرشحة ونجحت امرأة واحدة في الحصول على مقعد. ولقد صوتت النساء بمعدل أعلى من الرجال، بعد أن سجلن 52.4 في المئة مقابل 47.6 في المئة.

لا توجد قوانين تحد من مشاركة النساء و / أو أعضاء الأقليات في العملية السياسية، وقد شاركن في الحياة السياسية. ورغم منح النساء حق التصويت والترشح للمناصب في عام 2005، فلا يوجد حالياً سوى امرأة واحدة منتخبة وعضوان في مجلس الوزراء معينتين في البرلمان البالغ عدد مقاعده 65 مقعداً، منها 15 مقعداً بحوزة أعضاء مجلس الوزراء بحكم المنصب. وفي انتخابات 2016 البرلمانية، فاز مرشحون من الطائفة الشيعية التي ضمت حوالي ثلث سكان المواطنين بسنة مقاعد في البرلمان.

القسم 4. الفساد والافتقار إلى الشفافية في الحكومة

ينص القانون على عقوبات جنائية للفساد من قبل المسؤولين الحكوميين، لكن الحكومة لم تنفذ القانون بشكل فعال. واعتقد مراقبون حكوميون بأن مسؤولين تورطوا في ممارسات فساد وأفلتوا من العقاب. وقد وردت تقارير عديدة عن حالات فساد حكومي خلال العام.

وكانت هناك تقارير كثيرة حول اضطراب أفراد لدفع مبالغ مالية إلى وسطاء للحصول على خدمات حكومية روتينية. بالإضافة إلى ذلك، مثل الفساد في دوائر الشرطة مشكلة، خاصة عندما كان لأحد أطراف النزاع معرفة شخصية بضابط الشرطة المعني بالقضية. وأفادت تقارير واسعة الإنتشار أن عناصر الشرطة حبذوا المواطنين على غير المواطنين. كما وردت عدة تقارير عن فساد في عمليات المشتريات والعروض للحصول على عقود حكومية مربحة.

تلقى جميع الموظفين القضائيين التدريب على الالتزامات المتعلقة بمكافحة الفساد وبالشفافية كجزء من المنهج الرسمي للمؤسسة القضائية.

الفساد: ديوان المحاسبة هو وكالة مسؤولة عن الإشراف على النفقات والإيرادات العامة ومنع سوء استخدام أو استغلال الأموال العامة. توزع الحكومة تقارير ديوان المحاسبة سنوياً على الأمير ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان، ووزير المالية. ولم تتح للجمهور إمكانية الوصول إلى تلك التقارير. وكثيراً ما أعلنت اللجنة البرلمانية لحماية الأموال العامة عن استجوابات تختص بالاشتباه في سوء استخدام الأموال العامة، لكن

أياً من هذه الاستجابات لم يؤد إلى ملاحقات قضائية خلال العام. وفي يونيو حزيران، أوصت اللجنة بإحالة شركة كي جي أل للاستثمار (KGLI) إلى النيابة العامة بسبب المخالفات الموجودة في عقدها مع هيئة ميناء الكويت. ورُعم أن شركة KGLI وسلطة الميناء قد تلاعبتا بدفاتر المستندات وغيرها من الوثائق، مما سمح لشركة KGLI بالتحكم في ما يقرب من مليون متر مربع من الممتلكات في ميناء عبد الله بإيجار مجاني.

ورفضت المحكمة الدستورية في عام 2015 قانون 2012 الذي ينصّ على تأسيس هيئة مكافحة الفساد لأن القانون صدر بناءً على مرسومٍ طارئ. وفي يناير كانون الثاني 2016، أصدر مجلس الأمة مشروع قانون جديد لإعادة تأسيس هيئة مكافحة الفساد الذي تم تطبيقه في نوفمبر تشرين الثاني 2016. ويخول القانون هيئة مكافحة الفساد تلقي وتحليل الشكاوى، ومن ثم إحالة تلك الشكاوى إلى السلطات المختصة إما في مكتب المدعي العام أو داخل جهاز الشرطة لمزيد من التحقيق أو الإجراءات.

أفادت وسائل الاعلام ومسؤولون حكوميون بوجود حالات من الفساد على نطاق واسع، ذات صلة ببيع أو تزوير التأشيرات، في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة الداخلية. ووفقاً لدراسة أجراها قطاع البحوث والدراسات في الجمعية الوطنية، كان 73 في المائة من العمال المهمشين ضحايا لتجار التأشيرات. وانتقدت الدراسة الحكومة لفشلها في كبح هذه التجارة غير المشروعة وتقديم الجناة إلى العدالة. وذكرت الدراسة أنه في عام 2014، تم جلب 40,000 عامل هامشي إلى البلاد على أساس 1,000 ترخيص تجاري مزيف.

الإفصاح المالي: في نوفمبر تشرين الثاني 2016، بدأ المسؤولون الحكوميون بتقديم تقارير الإفصاح المالي لهيئة مكافحة الفساد بعد سريان مفعول القانون. إذ أن هناك ما يقرب من 10,000 مسؤول مطالبون بتقديم هذا الكشف، وقد التزم 9,730 مسؤولاً بالقانون.

القسم 5. موقف الحكومة من التحقيقات الدولية وغير الحكومية في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان

فرضت الحكومة بعض الحدود على عمل مجموعات حقوق الإنسان المحلية والدولية. وعمل عدد من مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية والدولية بقيود محدودة، وقامت المؤسسات بإجراء التحقيقات ونشر النتائج التي توصلت إليها حول قضايا حقوق الإنسان. ويسمح القانون بوجود منظمات غير حكومية؛ إلا أن الحكومة استمرت في رفض تسجيل بعض منها. لا يمكن للمنظمات غير الحكومية المشاركة في أي نشاط سياسي أو تشجيع الطائفية. ويجب أن تثبت المجموعات المسجلة رسمياً أن وجودها هو في المصلحة العامة. على المنظمات غير الحكومية الرسمية أن تبين بأنها ستقوم بأعمال تعود بالنفع على البلد، وأن عملها لا يمكن أن يقوض القيم والمعايير الثقافية على النحو الذي تحدده الحكومة. المنظمات غير الحكومية الكبيرة، المحلية والمستقلة، والمكرسة تحديداً لموضوع حقوق الإنسان شملت فقط الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان والجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الإنسان. وكان الاتحاد العام لعمال الكويت هو الفرع المحلي التابع لمركز

التضامن. في عام 2015، قامت الحكومة بحل مجلس إدارة الفرع المحلي لمنظمة الشفافية الدولية، مُتهمةً المنظمة غير الحكومية بتضخيم مستوى الفساد في البلاد. ومنذ يناير كانون الثاني 2016، أعيد مجلس الإدارة إلى العمل، لكن المنظمة غير الحكومية كانت تمتلك أصولها وتم طرد الموظفين من قبل المجلس المؤقت الذي عيّنته الحكومة. لم تحصل المنظمة غير الحكومية على الإذن لجمع الأموال من المنظمات الدولية / الجهات المانحة الدولية.

المنظمات غير الحكومية المرخص لها محلياً والمكرسة لحقوق أو رفاهية فئات محددة، مثل النساء والأطفال والسجناء والأشخاص ذوي الإعاقة، عملت بقدٍ قليل من تدخل الحكومة، كما فعلت بضع عشرات من الجماعات المحلية غير المسجلة والناشطة في مجال حقوق الإنسان. وفي بعض الأحيان، عقدت الحكومة ولجان مجلس الأمة المختلفة اجتماعات مع المنظمات غير الحكومية المحلية كما قامت بالرد على استفساراتها.

منظمات حقوق الإنسان الحكومية: اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للجمعية الوطنية، والتي تعمل بشكلٍ مستقل عن الحكومة، هي هيئةٌ استشارية تستمع في المقام الأول إلى الشكاوى الفردية المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وتعمل مع المدعي والأطراف المعنية ذات الصلة من أجل التوصل إلى تسوية متبادلة. وقامت اللجنة بزيارة السجن المركزي ومركز الترحيل المركزي على مدار السنة لمراجعة الاكتظاظ وأوضاع السجن ومعاملة المحتجزين، وحالة كل المرافق. وتمكنت اللجنة من الحصول على موارد كافية واعتُبرت فعالة. وفي عام 2015، افتتحت وزارة الخارجية مكتب حقوق الإنسان، ويتم تمويله والإشراف عليه من جانب الدائرة القانونية للوزارة. والغرض من المكتب هو إصدار تقارير حقوق الإنسان والرد على التقارير ذات الصلة بالبلاد التي تصدرها المنظمات الدولية والحكومات.

القسم 6. التمييز والانتهاكات المجتمعية والاتجار بالأشخاص

المرأة

الاغتصاب والعنف الأسري: يعد الاغتصاب جريمة تصل عقوبتها القصوى إلى الإعدام، وهي عقوبة فرضتها المحاكم على مرتكبي الجريمة من أن لآخر؛ ولا يُعتبر اغتصاب الزوج للزوجة أو العنف الأسري جريمة. ولم تطبق السلطات القانون بشكل فعال ضد الاغتصاب. وظل العنف ضد المرأة مشكلة قائمة. يسمح قانون العقوبات للمغتصب بالإفلات من العقوبة بشرط أن يتزوج ضحيته ويوافق ولي الأمر على عدم معاقبة الجاني. ووردت تقارير عن أن بعض مراكز الشرطة لم تكن جادة في تعاملها مع إفادات المواطنين وغير المواطنين المتعلقة بالاغتصاب والعنف المنزلي.

وعند الإبلاغ عنها، عادة ما قامت الشرطة باعتقال الجناة المزعومين والتحقيق معهم وفي حالات محدودة كانت تلاحقهم قضائياً. في يناير اغتُصبت امرأة مصرية من قبل مواطن مصري. لم يتم القبض على الجاني، ولكن حكم عليه غيابياً بالسجن لمدة 10 سنوات.

ولا تنتشر الحكومة الإحصائيات الخاصة بالعنف ضد النساء. خلال العام وجدت دراسة جامعة الكويت أن 40 بالمائة من النساء المتزوجات كن ضحايا للعنف الأسري. ولم تكن هناك ملاحق معروفة مخصصة لضحايا العنف الأسري.

ويجوز للمرأة طلب الطلاق على أساس الضرر والإصابة من سوء معاملة الزوج، ولكن لا ينص القانون على معيار قانوني واضح بشأن ماهية الإصابة. وبالإضافة إلى ذلك، على المرأة أن تقدم على الأقل شاهدين من الذكور (أو شاهداً ذكراً وامرأتين) للشهادة على الإصابة التي عانت منها.

ممارسات تقليدية أخرى ضارة: لم ترد أية تقارير من المسؤولين عن عمليات قتل دفاعاً عن الشرف خلال العام. ويتعامل القانون الجزائي مع بعض جرائم الشرف بصفقتها جنحاً. وينص القانون على أن الرجل الذي يرى زوجته أو أمه أو أخته في حالة التلبس بالزنا ويقوم بقتلها على الفور وبقتل الرجل الذي ارتكب معها الزنا يواجه عقوبة بالسجن أقصاها ثلاثة أعوام وغرامة مالية قدرها 225 دينار كويتي (743 دولار).

التحرش الجنسي: وصفت جماعات حقوق الإنسان التحرش الجنسي في مكان العمل بأنه مشكلة متفشية ولا يتم الإبلاغ عنها. ولا يوجد قانون محدد يعالج مسألة التحرش الجنسي لكن القانون يجرم "التعدي على العرض" وهي تهمة تشمل كل شيء من لمس المرأة ضد رغبتها إلى الاغتصاب، وقامت الشرطة بتطبيق هذا القانون بصرامة. وقامت الحكومة بإرسال ضابطات شرطة نسائية تحديداً لمكافحة التحرش الجنسي في المجمعات التجارية وغيرها من الأماكن العامة. وقد واجه مرتكبو جرائم التحرش الجنسي والإعتداءات الجنسية عقوبات الغرامة والسجن.

التدابير القسرية لضبط الزيادة في عدد السكان: لم ترد أي تقارير عن الإجهاض بالإكراه أو التعقيم غير الطوعي أو غيره من أساليب السيطرة القسرية على عدد السكان. تتوفر تقديرات حول وفيات الأمهات وانتشار وسائل منع الحمل على:

www.who.int/reproductivehealth/publications/monitoring/maternal-mortality-2015/en

التمييز: لا تتمتع النساء بنفس الوضع القانوني والحقوق التي يتمتع بها الرجال، ولكن النساء المواطنات تتمتع بالكثير من الحقوق السياسية، بما في ذلك الحق في التصويت والخدمة في البرلمان ومجلس الوزراء (أنظر القسم 3، الإنتخابات والمشاركة السياسية). وللمحاكم الشرعية الإسلامية سلطة قضائية على قضايا الأحوال الشخصية وعلى قضايا قوانين العائلة بالنسبة للمسلمين السنّة والشيعية على حد سواء. والشريعة،

بحسب تطبيقها في البلاد، تميز ضد المرأة في الإجراءات القضائية، وحرية التنقل، والزواج، وحضانة الأطفال والميراث. لم تكن هناك حالات معروفة من التمييز في القطاعين الرسمي أو الخاص في الحصول على الائتمان، وامتلاك و/أو إدارة مصلحة تجارية، وتأمين السكن. وحدث تمييز في التوظيف ومزاولة المهن بالنسبة للنساء المواطنات وغير المواطنات. وتسمح المحاكم المدنية لأي شخص بالشهادة وتعتبر شهادة المرأة مساوية لشهادة الرجل، في حين أن شهادة الرجل في المحاكم الشرعية التي تنظر في قضايا الزواج والطلاق وحضانة الأطفال وشؤون الإرث فإنها تساوي شهادة امرأتين.

ويحظر قانون الأحوال الشخصية الكويتي لعام 1984 زواج النساء المسلمات برجال غير مسلمين. ولا يحتم القانون على المرأة غير المسلمة التحول إلى الإسلام للزواج من رجل مسلم، لكن في الممارسة العملية واجهت الكثير من النساء غير المسلمات ضغوطا اقتصادية واجتماعية قوية للتحول إلى الإسلام. وفي حال وقوع الطلاق، يمنح القانون حضانة الأطفال من نساء غير مسلمات لا يتحولن إلى الإسلام، إلى الأب أو إلى أسرة الأب. وتصبح المرأة غير المسلمة التي لا تتحول لديانة زوجها المسلم غير مؤهلة للحصول على الجنسية كمواطنة ولا يحق لها أن تراث ممتلكات زوجها ما لم يتم تحديدها كمستفيد في وصيته.

كما أن الميراث تحكمه الشريعة الإسلامية التي تختلف أحكامها وفقا لمذاهب محددة من الفقه الإسلامي. وفي حال غياب وريث ذكر مباشر، فإن المرأة في الطائفة الشيعية قد تحصل على كل الإرث، بينما تحصل المرأة السننية على جزء منه فقط، مع تقسيم الباقي بين الأخوة والأعمام والأخوال والذكور من أولاد عم وأولاد خال المتوفي.

بيد أن المواطنات لا يزلن غير قادراتٍ على نقل الجنسية لأزواجهن غير المواطنين أو لأولادهم، وقد تم وضع استثناءات لبعض الأطفال من مواطنات أرامل أو مطلقات. ولا يواجه المواطنون الرجال المتزوجون من نساء أجنبيات مثل هذا التمييز.

وعانت النساء من التمييز في مكان العمل (انظر القسم 7.د.).

يقتضي القانون الفصل بين الجنسين في الفصول الدراسية في كافة الجامعات والمدارس الثانوية لكن على الرغم من ذلك لم يطبق دائماً.

الأطفال

تسجيل المواليد: يستمد الأطفال الجنسية الكويتية بشكل كامل من الأب؛ ولا تُمنح الجنسية لأبناء الأم الكويتية المتزوجة من رجل غير كويتي إلا إذا كانت مطلقة أو أرملة لرجل غير كويتي وقد يتم آنذاك تسهيل الإجراءات الخاصة بطلبات الأطفال للحصول على الجنسية. تحدد الحكومة الديانة على شهادات الميلاد

والزواج. ومنحت الحكومة الجنسية الكويتية في معظم الأحيان للأطفال الأيتام أو للرضع الذين تولى عنهم ذوهم بمن فيهم رضع "البدون". ولم يتمكن الآباء والأمهات في بعض الأحيان من الحصول على شهادات الميلاد لأطفالهم البدون بسبب متطلبات إدارية مكثفة، مما تسبب في عدم قدرتهم على الحصول على خدمات عامة أخرى مثل التعليم والرعاية الصحية.

التعليم: يحصل المواطنون على التعليم المجاني حتى المستوى الجامعي والتعليم هو إجباري حتى المرحلة الثانوية. والتعليم ليس مجاناً أو إجبارياً لغير المواطنين. صدر في عام 2011 مرسوم لمجلس الوزراء يمد نطاق مزايا التعليم للبدون.

الرعاية الطبية: عدم التوفر على الأوراق الثبوتية قيد في بعض الأحيان حصول الأطفال البدون على الرعاية الطبية العامة.

الزواج المبكر والزواج القسري: السن القانونية لزواج البنين هو 17 وللبنات هو 15 سنة، وبالرغم من ذلك استمرت ظاهرة زواج الفتيات في سن أصغر في بعض المجموعات القبلية.

الاستغلال الجنسي للأطفال: لا توجد قوانين محددة تتعلق باستغلال الأطفال في المواد الإباحية لأن جميع المواد الإباحية تعتبر غير قانونية. ولا يوجد قانون خاص بالاغتصاب أو بالحد الأدنى للعلاقات الجنسية بالتراضي، مع أن العلاقات الجنسية قبل الزواج غير قانونية.

الاختطاف الدولي للأطفال: البلد ليس طرفاً في اتفاقية لاهاي لعام 1980 بشأن الجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال. يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الاختطاف الدولي للأطفال على أيدي أحد الوالدين على travel.state.gov/content/childabduction/en/legal/compliance.html.

معاداة السامية

لم يكن هناك مواطنون يهود معروفون في الدولة، كما لم يتواجد فيها إلا عدد قليل جداً من اليهود بين العمال الأجانب المقيمين. وغالباً ما صدر الخطاب المعادي للسامية عن إسلاميين يمنحون أنفسهم ألقاباً أو من كتب رأي محافظين. وغالباً ما خلط كتاب المقالات بين أفعال أو وجهات نظر الحكومة الإسرائيلية وبين اليهود على نطاق أوسع. ومما يعكس عدم اعتراف الحكومة بإسرائيل، هناك تعليمات رسمية طويلة الأمد للمعلمين بالكشف عن أي إشارات إلى إسرائيل أو الهولوكوست من الكتب المدرسية باللغة الإنجليزية. ويحظر القانون الشركات من التعامل التجاري مع مواطنين إسرائيليين، بما في ذلك نقلهم على شركات الطيران الوطنية.

الاتجار بالأشخاص

انظر التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار بالأشخاص في الموقع www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt/.

الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة

يحظر القانون التمييز ضد المصابين بإعاقاتٍ جسدية وحسية وعقلية ونفسية دائمة في مجالات التوظيف والتعليم والسفر عن طريق الجو أو بوسائل أخرى والحصول على الرعاية الصحية أو غيرها من الخدمات التي تقدمها الحكومة. ويفرض عقوبات على أصحاب العمل الذين يمتنعون من دون سبب معقول عن توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة. ويكفل القانون أيضاً حق المعاق في توفير سبل تسهّل له دخول المباني. وقامت الحكومة عموماً بإنفاذ هذه الأحكام القانونية. لم يتمكن المعاقون من غير المواطنين من استخدام المرافق التي تشرف الحكومية على تشغيلها ولم يتلقوا المنح التي تُصرف للمواطنين المعاقين والتي تغطي نفقات التنقلات والسكن والتدريب المهني والرعاية الاجتماعية. ولم تقم الحكومة بعد بالتنفيذ الكامل للمساعدات الاجتماعية وتلك المتعلقة بآماكن العمل للأشخاص الذين يعانون من إعاقاتٍ جسدية، وعلى وجه الخصوص الإعاقة البصرية.

هناك قانون للإعاقة، ولجنة برلمانية لشؤون المعوقين. وبموجب هذا القانون، يتم منح علاوة شهرية تعطي لأم الطفل المعوق أو زوجة شخص ذي إعاقة مقدارها 600 دينار (1,980 دولار)، وعائلات المواطنين من ذوي الإعاقة مؤهلة للحصول على منح تصل قيمتها إلى 20,000 دينار (66,000 دولار).

وخلال العام، احتفظت الحكومة بعدد قليل من المقاعد في جامعة الكويت للمواطنين ذوي الإعاقة الذين تم قبولهم في الجامعة، وكانت هناك تغطية إعلامية منتظمة للطلاب ذوي الإعاقة الذين يحضرون دروساً في الجامعة. ومع ذلك، فإن السلطات لم توفر للمعاقين من غير المواطنين نفس الفرص التعليمية، وعانى الطلبة غير المواطنين من ذوي الإعاقة من نقص في المواد التي يمكن الوصول إليها وعدم وجود تسهيلات معقولة في المدارس.

يلتحق الأطفال من ذوي الإعاقة بالمدارس العامة. وقدمت الحكومة التبرعات وأشرفت على المدارس وبرامج التدريب الوظيفي المخصصة لذوي الإعاقات.

الأقليات القومية والعرقية والإثنية

هناك ما يقارب من 70 في المئة من السكان من غير المواطنين، كثيرون منهم ينتمون إلى مناطق أخرى من الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا. وكان تمييز المجتمع ضد غير المواطنين والبدون متفشياً وحدث في معظم جوانب الحياة اليومية، بما في ذلك التوظيف (انظر القسم 7. د.) والتعليم والإسكان والتفاعل الاجتماعي والرعاية الصحية. وكجزء من توسيع الإجراءات ضد المقيمين بصورة غير قانونية، أوقفت الشرطة واعتقلت ورحلت في بعض الأحيان غير مواطنين يعتقد أنهم كانوا يستخدمون سيارات خاصة كسيارات أجرة. وقد أثر هذا الإجراء بشكل غير متناسب على العمال غير المواطنين الذين لا قدرة لهم على شراء سياراتهم الخاصة أو دفع أجور سيارات الأجرة.

أعمال العنف، والتمييز، والانتهاكات الأخرى استناداً إلى الميول الجنسية والهوية الجنسية

السلوك الجنسي بالتراضي بين الرجال، وارتداء ملابس الجنس الآخر، هما غير قانونيين. كما يعاقب القانون على السلوك المثلي الطوعي بين الرجال فوق سن 21 بالسجن لفترة قد تصل إلى سبعة أعوام، ويعاقب المثليين من ممارسي الجنس الطوعي مع رجال أقل من 21 عاماً بالسجن لفترة قد تصل إلى عشرة أعوام. ولا يوجد قانون يجرم السلوك الجنسي بين النساء. ويقضي القانون بفرض غرامة قدرها 1,059 ديناراً (3,495 دولار) أو السجن من عام واحد إلى ثلاثة أعوام للأشخاص الذين يقلدون مظهر الجنس الآخر علناً. وأفاد المتحولون جنسياً تعرضهم للمضايقة والاعتقال والاعتداء على أيدي قوات الأمن.

وقد حصل تمييز مجتمعي ومضايقات على أساس التوجه الجنسي وهوية النوع؛ ومارس مسؤولون أيضاً، بدرجة أقل، مثل هذا التمييز، عادة عند اكتشاف أن الشخص الذي يتم توقيفه بسبب مخالفة مرورية لم يكن من النوع المشار إليه في بطاقة الهوية. وكثيراً ما واجه الرجال والنساء المتحولون جنسياً الرفض من قبل أسرهم، وفي بعض الحالات، نزاعات تتعلق بالميراث.

ولم تركز أي من المنظمات غير الحكومية المسجلة على المسائل التي تتعلق بالمثليين من الجنسين وثنائيي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً والمخنثين، مع أن المنظمات غير المسجلة موجودة. ونظراً للتقاليد الاجتماعية والقمع المحتمل، فإن منظمات مثليي الجنس من الجنسين وثنائيي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً والمخنثين لم تعمل علانية ولم تقم بمسيرات الاعتزاز أو فعاليات دفاعاً عن حقوق المثليين.

الوصم الإجتماعي بسبب الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسبة / الإيدز

ذكرت منظمات غير حكومية محلية معنية بحقوق الإنسان أنه لم تتوفر تقارير عن العنف المجتمعي أو التمييز ضد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولكن الأشخاص الذين يحملون فيروس الإيدز لم يكشفوا عن وضعهم بشكل عام نظراً لوصمة العار الاجتماعية المرتبطة بالمرض.

أعمال العنف أو التمييز المجتمعي الأخرى

واصل الرجال غير المتزوجين مواجهة التمييز ضدهم في خدمات الإسكان بسبب وضعهم العائلي حصراً. ويحظر القانون على الرجال غير المتزوجين الاستفادة من خدمات السكن في العديد من الأحياء السكنية الحضرية. وواجه غير المتزوجين من غير المواطنين الطرد بسبب قرار من قبل البلدية لفرض هذا الحظر وإبعادهم عن المساكن المخصصة لعائلات المواطنين، بحجة أن وجود الرجال غير المتزوجين هو السبب في زيادة الجريمة، ويضع عبئاً على الخدمات، ويفاقم حركة المرور.

القسم 7. حقوق العمال

أ. حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها والحق في المفاوضة الجماعية

يحمي القانون حق العمال في تشكيل النقابات والانضمام إليها، وإجراء مفاوضات جماعية والقيام بإضرابات قانونية، مع قيود كبيرة. إلا أن الحكومة لم تحترم دوماً هذه الحقوق.

ولا ينطبق القانون على موظفي القطاع العام وعاملات المنازل أو عمال البحرية. وقد حددت القوانين المتحفظة شروطاً للعمل في القطاع العام والخاص، مع التعامل بشكل مستقل مع صناعة النفط. يسمح قانون العمل بتعددية محدودة لاتحاد نقابات العمال على المستوى المحلي، لكن الحكومة رخصت لاتحاد واحد فقط هو الإتحاد العام لعمال الكويت. وينص القانون أيضاً على أن أي اتحاد عمال جديد يجب أن لا يقل عدد أعضائه عن 100 عامل، وأن لا يقل عدد المواطنين عن 15 من إجمالي العدد.

ويمنح القانون العمال، باستثناء عاملات المنازل وعمال البحرية، وموظفي الخدمة المدنية، حقاً محدوداً في التفاوض الجماعي. ولا يوجد حد أدنى لعدد العمال اللازمين لعقد مثل هذه الاتفاقات.

ولا يمتلك عمال القطاع العام الحق في الإضراب. لعمال القطاع الخاص الحق في الإضراب، علماً بأن الأحكام المرهقة تحد من هذا الحق بسبب دعوتها للتفاوض والتحكيم الإلزامي للنزاع. ولا يمنع القانون انتقام

أرباب العمل من العمال المضربين، كما لا يمنع الحكومة من التدخل في أنشطة النقابات، بما في ذلك حقها في الإضراب.

ووفقاً للهيئة العامة للقوى العاملة هناك 2.63 مليون عامل في البلاد. وكان 18.1 في المئة فقط من مجموع القوى العاملة من المواطنين. وقد عمل معظم المواطنين (76%) في القطاع العام، لأن الحكومة وفرت مكافآت مجزية للمواطنين، بما في ذلك صندوق للتقاعد.

يحظر القانون التمييز ضد النقابات وتدخل صاحب العمل بوظائف النقابة. وينص على إعادة العمال المفصولين بسبب نشاطهم النقابي إلى وظائفهم. ومع ذلك، يخول القانون المحاكم سلطة حل أية نقابة في حال انتهاكها لقوانين العمل أو قيامها بتهديد "النظام والأداب العامة"، رغم إمكانية استئناف مثل قرار المحكمة هذا. يمكن لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الطلب من المحكمة الابتدائية حل النقابة. وبالإضافة إلى ذلك، يجوز للأمير حل أية نقابة بموجب مرسوم أميري.

ويجيز القانون للعمال الأجانب، الذين شكلوا أكثر من 80 بالمائة من قوة العمل، الإنتساب الى النقابات فقط كأعضاء لا يمتلكون حق التصويت، بعد خمس سنوات من العمل في قطاع خاص يمثل الاتحاد، شريطة الحصول على شهادة حسن سلوك وأخلاق حميدة من الحكومة. ولا يمكنهم الترشح للمقاعد أو التصويت في الانتخابات. وانتقدت كل من منظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي لنقابات العمال شرط الجنسية الكويتية لأنه يعيق إنشاء النقابات في قطاعات يعمل فيها عدد قليل من المواطنين، بما في ذلك معظم العمالة في القطاع الخاص، مثل قطاع البناء.

وقامت الحكومة بفرض قوانين قابلة للتطبيق، مع بعض الاستثناءات، ولم تخضع الإجراءات عموماً لفترات طويلة من التأخير أو الاستئناف.

وتعاملت الحكومة مع تصرفات العمال المواطنين وغير المواطنين على نحو مختلف. وفي حين لم يواجه المواطنون وقادة نقابات القطاع العام والعمال تداعيات حكومية لدورهم في نشاطات الاتحاد والإضرابات، إلا أن شركات هددت مباشرة العمال غير المواطنين ممن دعوا للإضرابات بالفصل عن العمل والترحيل.

وفي فبراير شباط، نظم 300 من العمال البنغلاديشيين اعتصاماً سلمياً في معسكر الإقامة الخاص بهم بسبب رواتب غير مدفوعة وسلوك ابتزازي مزعوم من جانب صاحب العمل في مقابل تأشيرات إقامتهم. وادعوا أن مشرفهم البنغلاديشي كان يتقاضى منهم أجوراً منتظمة مقابل حصولهم على إجازة سنوية أو تجديد وثائق الإقامة. وأكد ضباط العمل من سفارة بنغلاديش وقوع انتهاكات العمل وعملوا مع السلطات المحلية لتوفير دفع الرواتب.

ب. حظر العمل القسري أو الإجباري

يحظر القانون ويفرض عقوبات جنائية على العمل القسري أو الإجباري "إلا في الحالات التي يحددها القانون وتقتضيها الطوارئ القومية ونظير مكافأة عادلة". وعلى الرغم من أن القانون يحظر احتجاز جوازات سفر العمال، فقد ظلت الممارسة شائعة بين الكفلاء وأرباب عمل العمال الأجانب، ولم تظهر الحكومة أية جهود منسقة لفرض هذا الحظر. قام أرباب العمل بتقييد بعض عاملات المنازل وعمال الزراعة بمجالات عملهم بسبب احتجاز جوازات سفرهم، وفي حالة بعض عاملات المنازل، تم الإقفال عليهن في الأماكن التي يعملن فيها. وواجه العمال الذين فرّوا من أرباب العمل المسيئين صعوبة في استرجاع جوازات سفرهم وقامت السلطات بترحيلهم في جميع الحالات تقريباً. عادة ما حددت الحكومة العقوبة بفرض غرامات أو إغلاق شركات التوظيف أو إصدار الأوامر لأرباب العمل بإعادة جوازات السفر المحتجزة أو الاشتراط على أرباب العمل بدفع الأجور المستحقة. وفي أكتوبر، شنت الحكومة غارات على شركات وهمية وغير نشطة، أسفرت عن تعليق 843 شركة مرخصة تجارياً تضم أكثر من 5,911 عاملاً مسجلاً. تم تأسيس هذه الشركات فقط لبيع التأشيرات للعمال الأجانب. وبمجرد أن يتم تسجيل العمال في الشركات المزيفة، سيكونون عاطلين عن العمل أو يعملون كعمال هامشيين أو يتم الإتجار بهم.

وكانت بعض حوادث العمل القسري والظروف تشير على حدوث العمل القسري (السخرة) وخاصة بين عاملات المنازل وعمال الزراعة الأجانب. وكانت هذه الممارسات عادة نتيجة لسوء استخدام رب العمل لنظام الكفالة للعمال غير المواطنين. وقام أرباب العمل بصورة متكررة وبشكل غير قانوني باحتجاز رواتب عاملات المنازل والعمال الذين يتقاضون الحد الأدنى من الأجور.

ووفقاً لتقارير مختلفة، فُدر عدد العمال الذين عملوا في العمل القسري ما بين 2,500 و 3,000 عاملاً من كوريا الشمالية، حيث عملوا بمعدل 15 ساعة في اليوم دون حرية التنقل وفي ظروف معيشية مزرية. وأشار عمال ومسؤولون كوريون شماليون سابقون أن أرباب العمل دفعوا رواتب العمال إلى شركة مملوكة لحكومة كوريا الشمالية بدلاً من دفعها مباشرة إلى العمال الأفراد. وفي عام 2016، أوقفت الحكومة جميع رحلات الطيران من كوريا الشمالية إلى الكويت وتوقفت عن إصدار تأشيرات عمل جديدة للعمال من كوريا الشمالية. وفي سبتمبر أيلول، أعادت الحكومة التأكيد على التزامها تجاه المجتمع الدولي وتوقفت عن تجديد تأشيرات دخول للعمال الحاليين.

وكانت العبودية المنزلية هي النوع الأكثر شيوعاً من العمل القسري، والتي تشمل أساساً عاملات المنازل الأجنبية اللاتي يعملن بموجب نظام الكفالة، ولكن كانت هناك تقارير عن وجود العمل القسري في قطاعي البناء والمرافق الصحية. وشملت ظروف العمل القسري للعمال المهاجرين عدم دفع الأجور لهم، وساعات طويلة من العمل والحرمان من الطعام والتهديد والاعتداء الجسدي أو الجنسي والقيود على الحركة، مثل احتجاز جوازات السفر أو الحبس في مكان العمل. ومنذ أكتوبر تشرين الأول، أبلغ أرباب العمل عن 8,976

"تقرير هروب" ضد الموظفين الفارين، وقدمت معاملات المنازل 323 شكوى ضد أصحاب عملهم وفقاً لقانون العمل المحلي الجديد. وأفادت العديد من معاملات المنازل، اللائي هربن من أرباب عملهم المسيئين إليهن، بالانتظار لعدة أشهر لاستعادة جوازات سفرهن التي صادرها منهن أرباب عملهم بصورة غير قانونية عند الشروع بعملهم.

قامت الهيئة العامة للقوى العاملة بتشغيل مأوى للعمال المنزليين المعتدى عليهم. واعتباراً من أكتوبر تشرين الأول، وفقاً لمصدر حكومي، كان الملجأ يستوعب 500 ضحية ويُسكن في المتوسط 350 ضحية في أي وقت. تمكنت المنظمات الدولية والوطنية من الوصول المتاح نسبياً إلى المعاملات المقيمت في الملجأ وأفادت تلك المنظمات بأن الظروف المعيشية كانت مناسبة.

في 2016 بدأت الحكومة بتطبيق قانون العمالة المنزلية لعام 2015 والذي يلزم أرباب العمل بتحديد يوم العمل لمعاملات المنازل بـ 12 ساعة كحد أقصى ومنحهم يوماً واحداً للراحة في الأسبوع و30 يوماً إجازة مدفوعة الأجر في السنة. ويحدد القانون أيضاً الحد الأدنى للأجور بـ 60 ديناراً (198 دولار)، ومكافآت عند نهاية الخدمة تتمثل في أجرة شهر عن كل سنة عمل، وحظر تشغيل معاملات المنازل دون سن الـ 20 أو ما فوق سن الـ 50 عاماً. كما صوت البرلمان أيضاً في عام 2015 على تأسيس شركة مساهمة عامة لاستقدام معاملات المنازل. أطلقت الشركة خدماتها رسمياً في سبتمبر أيلول، وخطت في البداية لجلب 120 عاملة منزلية شهرياً من الفلبين ونحو 100 عامل من الذكور من الهند. وقد تم تكليف الشركة المملوكة للحكومة بتوفير التدريب لمعاملات المنازل ووقف الوسطاء لخفض رسوم التوظيف لأرباب العمل. تتراوح رسوم التوظيف المستهدفة بين 120 و 280 ديناراً (396 دولاراً و 924 دولاراً) لكل عامل، حسب الخبرة والمهارة. وقامت الحكومة بصفة دورية بحملات إعلامية لتوعية الجمهور عن طريق وسائل الإعلام والمناسبات العامة، كما عملت على توعية أرباب العمل للتشجيع على الامتثال للقانون الجديد من جانب شركات التوظيف العامة والخاصة.

وعلى مدار العام أفادت تقارير إعلامية عديدة بإساءة الكفلاء لمعاملات المنازل أو إلحاق الأذى الشديد بهن عند محاولتهن الفرار، وزعمت بعض التقارير أن سوء المعاملة أدى إلى وفاة معاملات. وكانت معاملات المنازل عرضة بشكل خاص للانتهاكات الجنسية. كانت الشرطة والمحاكم مترددة في ملاحقة المواطنين بسبب سوء المعاملة في المساكن الخاصة لكنها قامت بمقاضاة حالات خطيرة من سوء المعاملة لدى الإبلاغ عنها. ووفقاً لمسؤول حكومي رفيع المستوى، قامت السلطات بمقاضاة عدة حالات تتعلق بإساءة معاملة معاملات منازل. وفي إبريل، انتشر فيديو مصور لعاملة منزلية إثيوبية تسقط من نافذة شقة في الطابق السابع. وكان مصور الحدث هو رب العمل الذي كان يراقب ويصور، بينما ناشدته عاملة المنزل أن يقدم المساعدة، إلى أن فقدت في النهاية قبضتها وسقطت من عدة طوابق، وبقيت على قيد الحياة لكنها أصيبت بجروح خطيرة. وقد تم القبض على صاحب العمل بسبب فشله في مساعدة العاملة.

ولقد أبرزت تقارير إعلامية متعددة مشكلة تداول التأشيرات، حيث تعمل الشركات ووكالات التوظيف معاً من أجل "بيع" تأشيرات الدخول للعمال المحتملين. في كثير من الأحيان تكون الوظائف والشركات المرتبطة بهذه التأشيرات غير موجودة، ويترك العمال ليتم استغلالهم ثم يجدون عملاً في السوق السوداء لكسب لقمة العيش وسداد تكاليف تأشيرة الإقامة. وتم اعتقال تجار التأشيرات وأشخاص يديرون حلقات عمل غير قانونية على أساس أسبوعي تقريباً. ونظراً لعدم تمكن العمال من تغيير وظائفهم بحرية، فقد كانوا في بعض الأحيان على استعداد لترك وظائفهم الأولية بسبب انخفاض الأجور أو لظروف العمل غير المقبولة والدخول في وضع الإقامة غير القانوني على أمل الحصول على ظروف أفضل في وظيفة أخرى.

انظر كذلك التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار بالأشخاص في الموقع www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt/

ج. حظر عمل الأطفال والحد الأدنى لسن العمل

يحظر القانون عمالة الأطفال. الحد الأدنى للسن القانونية للعمل هو 18 سنة، ومع ذلك، يجوز لأصحاب العمل الحصول على تصاريح من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لتشغيل أحداث بين 15 و 18 عاماً في بعض الحرف غير الخطرة. ويمكن أن يعمل الأحداث بحد أقصاه 6 ساعات يومياً، بشرط ألا يعملوا لأكثر من 4 ساعات متتالية ثم تليها ساعة راحة. لا يمكن للأحداث العمل لساعات إضافية بين الساعة السابعة مساءً والسادسة صباحاً.

أفادت تقارير موثوقة، مع أنها غير واسعة الانتشار، بأن الأطفال من أصل جنوب آسيوي عملوا كعمال منازل. وقام بعض العمال القاصرين بدخول البلاد باستخدام وثائق سفر تحتوي على تواريخ ميلاد مزورة.

وبذلت الحكومة جهوداً لتطبيق قوانين بشأن تنظيم عمالة الأطفال. قام ما يقرب من 460 من موظفي الهيئة العامة للعمالة ومفتشي السلامة المهنية بمراقبة الشركات الخاصة بشكل روتيني من أجل الامتثال لقانون العمل، بما في ذلك قوانين مكافحة تشغيل الأطفال. وواجه أصحاب العمل غير الملتزمين غرامات مالية أو إمكانية تعليق عمليات شركاتهم. ومع ذلك، لم تطبق الحكومة بانتظام قوانين عمالة الأطفال في مهن القطاع الخاص غير الرسمي، مثل البيع في الشوارع.

د. التمييز في العمالة والمهن

يحظر القانون التمييز في مجال العمل على أساس العرق، الجنس، النوع الاجتماعي، والإعاقة. وترحل الحكومة على الفور العمال الأجانب المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، ولا تتوفر حماية للعاملين على

أساس التوجه الجنسي. لا توجد قوانين تحظر التمييز في العمل على أساس اللغة والأمراض المعدية غير فيروس نقص المناعة البشرية، أو الوضع الاجتماعي، ولم يتم الإبلاغ عن حالات تمييز في هذه المجالات.

وحدث تمييز في التوظيف ومزاولة المهن بالنسبة للنساء المواطنات وغير المواطنات. وكانت عاملات المنازل عرضة بشكل خاص للتمييز أو الإساءة بسبب البيئة المنعزلة للبيوت التي عملن فيها. استمر الشيعة في الإبلاغ عن تمييز الحكومة ضدهم على أساس العقيدة. على سبيل المثال، كان الشيعة ممثلين في قوات الشرطة والأجهزة العسكرية/الأمنية، وإن لم يكن في جميع الفروع وغالباً ليس في مناصب قيادية. وواصل بعض الشيعة زعمهم بأن سقفاً زجاجياً من التمييز حال دون حصولهم على مناصب قيادية في منظمات القطاع الخاص، بما في ذلك الأجهزة الأمنية. وفي القطاع الخاص، كان الشيعة ممثلين بصفة عامة على جميع المستويات وفقاً لنسبة تعدادهم السكاني.

ينص القانون على وجوب حصول المرأة على "أجر مساوٍ لأجر الرجل شرط أن تقوم بنفس العمل الذي يقوم به"، غير أن القانون يحظر على المرأة العمل في "الصناعات الخطرة" والأعمال "المضرة" بالصحة. وبالرغم من تحقيق تحسن محدود، ادعت النساء المتعلقات أن الطبيعة المحافظة للمجتمع قيدت فرصهن للتقدم في السلم الوظيفي. وفي حين شكّلت النساء 72 في المئة من خريجي جامعة الكويت، إلا أن تمثيل النساء كان دون المستوى المطلوب من حيث عدد الطلاب المبتعثين للدراسة في الخارج، وقد يعود ذلك إلى المخاوف المجتمعية حول السماح للشابات بالدراسة بعيداً عن أسرهن. ووفقاً للإحصاءات الحكومية المقدمة إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتي تجتمع في جنيف في نوفمبر تشرين الثاني، مثلت النساء نسبة 51 في المائة من السكان ولكن معدل مشاركة النساء في القوى العاملة بلغ 56 في المائة.

هـ. ظروف العمل المقبولة

يحدد القانون الحد الأدنى للأجور الوطنية في قطاع البترول والقطاع الخاص عند 75 ديناراً (247 دولار) شهرياً. الحد الأدنى الحالي لأجور عاملات المنازل هو 60 ديناراً (198 دولار) شهرياً. يعيش ويعمل معظم الموظفين من ذوي الأجور المتدنية في البلد من دون أسرهم وقد وفر أرباب العمل لهم على الأقل شكلاً من أشكال السكن في العادة.

ويحدد القانون ساعات العمل الأسبوعية القياسية بـ 48 ساعة (40 ساعة لصناعة البترول)، ويمنح العاملين في القطاع الخاص 30 يوماً من الإجازة السنوية. كما يمنع القانون الاشتراط على العمال بالعمل لأكثر من ستين ساعة في الأسبوع أو لأكثر من عشر ساعات في اليوم. وينص القانون على تخصيص 13 يوماً من أيام العطل المعينة في السنة. ويحق للعمال الحصول على 125 في المائة من الراتب الأساسي للعمل الإضافي و 150 في المائة من الراتب الأساسي للعمل في اليوم المخصص كعطلة أسبوعية لهم.

أصدرت الحكومة معايير للصحة والسلامة المهنية وكانت سارية المفعول ومناسبة لمعظم الصناعات الرئيسية. على سبيل المثال، يشترط القانون توقف كل الأعمال التي تتم في الهواء الطلق ما بين الساعة الحادية عشرة صباحاً والساعة الرابعة عصراً خلال شهر يونيو/حزيران ويوليو/تموز وأغسطس/آب أو عندما ترتفع درجة الحرارة إلى 49 درجة مئوية (120 درجة فهرنهايت) في الظل. يجوز للعامل تقديم شكوى ضد رب العمل إلى الهيئة العامة للقوى العاملة إذا كان العامل يعتقد بأن سلامته وصحته تعرضتا للخطر.

ولا ينطبق القانون واللوائح التي تنظم ظروف العمل المقبولة على عاملات المنازل. تتمتع وزارة الداخلية بالولاية القضائية على شؤون عاملات المنازل وتطبق معايير العمل المحلية.

كما أن وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل مسؤولة عن إنفاذ القوانين المتعلقة بالأجور وساعات العمل والعمل الإضافي والسلامة المهنية والأنظمة الصحية للعمال غير المحليين. كان الإنفاذ من قبل الوزارة جيداً بوجه عام، ومع ذلك كانت هناك فجوات في الإنفاذ فيما يتعلق بالعمال الأجانب غير المهرة. وأشار عدد من مسؤولي الوزارة إلى أن الأعداد غير الكافية للمفتشين هو السبب الرئيسي في عدم قدرتهم على فرض القوانين على أفضل وجه.

وقد قام ما يقرب من 460 من مفتشي العمل والسلامة المهنية برصد شركات خاصة. كما قامت الحكومة من حين لآخر بتفتيش الشركات، وذلك لرفع وعي العاملين وأصحاب العمل ولضمان التزامهم بقواعد السلامة القائمة، والتحكم بالتلوث في صناعات معينة، وتدريب العمال على تشغيل الماكينات، والإبلاغ عن أية انتهاكات.

وراقبت وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل مواقع العمل لفحص الامتثال لقواعد حظر العمل في الصيف وسجلت مئات الانتهاكات خلال العام. يمكن للعمال أيضاً إبلاغ سفاراتهم أو الإتحاد العام لعمال الكويت أو قسم المنازعات العمالية عن هذه الانتهاكات. وواجه أرباب العمل غير الممثلين تحذيرات وغرامات، أو التعليق القسري لعمليات الشركة، لكن هذه لم تكن كافية لردع المخالفين.

وفي الأشهر العشرة الأولى من السنة، تلقت إدارة منازعات العمل شكاوى من 10,821 عامل، منها 3,173 أحيلت إلى المحاكم، وكانت هذه الشكاوى إما بخصوص قضايا تتعلق بعقد العمل مثل عدم دفع الأجور أو بخصوص صعوبات تحويل تأشيرات العمل لشركات جديدة. وتم حل معظم الشكاوى عن طريق التحكيم وإحالة الحالات المتبقية إلى المحاكم للبت فيها.

في بعض الأحيان تدخلت الهيئة العامة للقوى العاملة لحل النزاعات العمالية بين العمال الأجانب وأرباب عملهم. وفي بعض الأحيان قامت لجنة التحكيم التابعة للسلطة بالحكم لصالح العمال الأجانب الذين ادعوا أن

عقود العمل تعرضت لانتهاكات من قبل أرباب عملهم. وكانت الحكومة أكثر فعالية في حل النزاعات المتعلقة بالمرتبات غير المدفوعة التي تشمل عمال القطاع الخاص من حل تلك النزاعات التي تشمل عاملات المنازل. وبحلول أكتوبر، ربح وزير الشؤون الاجتماعية والعمل 58 من قضايا المحاكم ضد تجار التأشيرات. ووفقاً للمسؤولين، فقد تم رفع القضايا الـ 350 من قبل الوزارة ضد تجار التأشيرات.

وكان العمال الأجانب عرضة لظروف عمل غير مقبولة. وعملت عاملات المنازل وغيرهن من العمالة الأجنبية غير الماهرة على نحو متكرر في القطاع الخاص لفترات تجاوزت كثيراً الـ 48 ساعة أسبوعياً، وبدون يوم راحة.

ولم يكن أمام عاملات المنازل عند انتهاك حقوقهن من قبل أرباب العمل سوى طلب القبول في ملجأ عاملات المنازل حيث توسطت الحكومة بين الكفلاء والعاملات إما لمساعدة العاملة في إيجاد كفيل بديل، أو للمساعدة في عودتها الطوعية إلى بلدها. لم تكن هناك عمليات تفتيش للمساكن الخاصة التي هي أماكن العمل لغالبية عاملات المنازل في البلد. وأفادت تقارير بأن أرباب العمل أُرغموا خادمتهم المنازل على العمل الإضافي دون تعويض إضافي.

ولم تمتلك بعض عاملات المنازل القدرة على الابتعاد عن وضع غير صحي أو غير آمن دون المخاطرة بعملهن. وأفادت تقارير بقيام عاملات المنازل بالانتحار أو محاولة الانتحار بدافع اليأس بسبب سوء المعاملة، بما في ذلك العنف الجنسي أو ظروف العمل الرديئة. وفي 2016، قامت الحكومة بتطبيق قانون العمل المنزلي الذي ينص لأول مرة على الحميات القانونية لعاملات المنازل. ويوفر القانون آلية رسمية للتظلم ويحدد دائرة العمل المنزلي بوزارة الداخلية بوصفها الجهة التحكيمية الوحيدة المعتمدة لفض نزاعات العمل الخاصة بعاملات المنازل. وإذا لم تقبل العاملة قرار هيئة التحكيم فلها الحق في رفع قضية قانونية أمام المحكمة العمالية. ومنذ أكتوبر تشرين الأول، قامت الدائرة بالتفتيش على 2,553 من شركات توظيف عاملات المنازل وأغلقت 79 منها لفشلها في الوفاء بمتطلبات القانون الجديد وقامت بإغلاق 15 وكالة وهمية.

وأحرز عدد من سفارات البلدان التي لديها عدد كبير من عاملات المنازل في البلد درجات متفاوتة من النجاح في الضغط على الحكومة لمقاضاة حالات خطيرة من إساءة معاملة عاملات المنازل. وشملت حالات الإساءة الشديدة تلك الحالات التي انطوت على إصابات خطيرة مهددة للحياة.